الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية
الواقع، الأسباب، الحلول

الدكتور صابر بلول
قسم الاقتصاد والإدارة
المعهد العالي للعلوم السياسية

الملخص

لا نبالغ إذا قلنا إنَّ قضية البطالة تعدُّ من أكبر التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مسيرة الاقتصاد السوري. لأن هذه القضية من حيث الحجم والآثار تتزايد يوماً بعد يوم وتترك آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

تتميز البطالة في سورية، باعتبارها دولة تنتمي للعالم الثالث، بأوضاع سلبية خاصة، تتمثل في ازدياد مشكلة البطالة وتوسعها بشكل مطرد وخطير، وتزامن ذلك مع صعوبة إيجاد حل واضح في الأفق المنظور. إذ من المؤكد أن الفجوة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها تزداد يوماً بعد يوم.

إن أغلب الدراسات والإحصائيات تؤكد أن نسبة التزايد السكاني في سورية ينجم عنها دخول أكثر من ٢٠٠ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، في الوقت الذي لا يمكن للاقتصاد السوري أن يستوعب أو يؤمن إلا القليل من الفرص.

هذا البحث يحاول تقديم معالجة جديدة لهذه المشكلة، من خلال تركيزه أولاً على إبراز الواقع الحقيقي لمشكلة البطالة عبر معطيات وأرقام غير منشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء، ليظهر حجم هذه المشكلة ومدى خطورتها، ثم ينتقل للبحث في الأسباب والعوامل المؤدية لمشكلة البطالة في سورية من خلال تقسيمها – لضرورات بحثية – إلى أسباب تتعلق بالأوضاع الخارجية. وعوامل أخرى تتعلق بالاقتصاد السوري تحديداً.

ثم أخيراً يركز على الأسباب المتعلقة بنظام التعليم والتدريب والتأهيل، على اعتبار أنه يشكل ثغرة هامة في إعداد العمالة لسوق العمل في سورية.

وبعدها يتناول البحث الحلول والمقترحات مقسماً إياها بالكيفية التي قسمت بها الأسباب والعوامل، في محاولة للخروج من هذه المشكلة.

مقدمة :

إن ما يعانيه الاقتصاد السوري، في الوقت الحاضر، من تفاقم كمي ونوعي لمشكلة البطالة، يقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي لسورية،

حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسة وإجراءات مستقلة، إذ لا بد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدراً لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعدُّ مؤشراً ودليلاً على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان، وإشباع هذه الحاجات - كما هو معروف - غاية علم الاقتصاد في سعيه لحل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع. بالإضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية، فالاستقرار السياسي مرهون بمقدرة الدولة على خلق فرص العمل. وقد صدق من أطلق عليها "البطالة أم المفاسد" نظراً لآثارها الخطيرة في جميع الصعد ، والملفت للنظر في مشكلة البطالة ارتفاع معدلاتها إلى مستويات مرعبة، وتحولها إلى بطالة بنيوية مزمنة وقضية مستعصية على الحل. فالرقم الذي يعتمده المكتب المركزي للإحصاء في سورية (٩،٥ % من قوة العمل في عام ٢٠٠٠) لا يمكن بأي حال أن يعبر عن حقيقة هذه المشكلة، فالمشكلة أكبر من ذلك بكثير كما ستظهر بين ثنايا البحث. سيركز البحث على تناول هذه المشكلة من خلال : نشأة هذه المشكلة و تتضمن ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي ومفهوم البطالة وأنواعها. ثم يتناول البحث بالتحليل واقع البطالة و مدى الاختلال بين العرض من قوة العمل والطلب عليها، وبعد ذلك يحلل البحث الأسباب والعوامل المسؤولة عن وجود ظاهرة البطالة واستمرارها، ثم يختتم البحث بمجموعة من الحلول والإجراءات العملية المقترحة لمكافحة واستئصال هذه الظاهرة.

- هدف البحث و أهميته :

الغاية الأساسية من البحث هي دراسة مشكلة البطالة في سورية وتحليلها، بهدف تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة. مع محاولة لصياغة مجموعة من الإجراءات و المقترحات الواجب اتباعها للقضاء على مشكلة البطالة من خلال معالجة جديدة واضحة.

أما من حيث أهمية البحث : فهي تكمن في خطورة القضية المطروحة لما لها من آثار في جميع الأصعدة، سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة. هذه الآثار التي تطال الإنسان الذي هو هدف أي تنمية وغايتها في أي مجتمع، تطال الأفراد في المجتمع، هؤلاء الأفراد الذين هم محور أي إصلاح اقتصادي ومحور أي اقتصاد وطني، فأي اقتصاد لا ينعكس بالنهاية على أفراد المجتمع هو اقتصاد فاشل لا جدوى منه.

مشكلة البحث :

إن مشكلة البطالة في سورية هي بكل المقاييس من أهم المشكلات التي يجب التصدي لها في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. إن صعوبة إيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة تكمن في أن السياسات المتعلقة بإيجاد حل لمكافحة البطالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات السكانية والتعليمية، والسياسات المتعلقة بالاستثمار والادخار والأجور وغيرها. وكل ما سبق من سياسات إذا ما دقق فيها خلال السنوات الماضية وتحت ضغط الكساد الاقتصادي، يمكن التأكيد ومن الواقع أنها تؤدي إلى استفحال البطالة وزيادتها بدلاً من تأمين فرص عملية حقيقية ومكافحة البطالة. إن حل مشكلة البطالة يتطلب وجود أو خلق استثمارات لإيجاد فرص حقيقية لامتصاص البطالة وهذه الاستثمارات تقدر بمبالغ وأرقام هائلة لا قدرة للاقتصاد السوري

على تحملها اليوم، إذا لم يقم بإجراءات وإصلاحات جذرية على صعيد جميع السياسات المتخذة في هذا المجال. والخطورة هنا تتمثل في أن الفجوة كبيرة وتتسع بين نمو الوظائف ونمو القوى العاملة، بالإضافة إلى تركز البطالة بين صفوف الشباب. والمطلوب اليوم هو كيف نعمل لتحويل البرامج والسياسات التي تنظّر للقضاء على البطالة وما رافقها من ترد في مستويات المعيشة إلى واقع فعلي عملي، إذ لايجوز تجاهل هذه المشكلة الخطيرة لأنها مرتبطة - كما أسلفنا - بالإنسان.

وفي هذا الصدد يمكن التأكيد أنه رغم صياغة برامج مكافحة البطالة وتقدير المبالغ اللازمة لذلك، لم يظهر أي أثر فعال على أرض الواقع لحل هذه المشكلة بالغة الصعوبة، ومن هنا تبرز ضرورة وجود معالجة جديدة منطقية مرسومة من الواقع، تحدد العوامل التي أفرزت هذه المشكلة ومن ثمَّ ضرورة إيجاد حلول عملية عقلانية وبسرعة لتجاوز هذه المشكلة وحلها

أولاً : البطالة في الفكر الاقتصادي:

تاريخياً - في وقت سابق - كانت مشكلة البطالة تعالج من قبل الكثير من المفكرين الاقتصاديين بشكل هامشي جداً وبعيداً عن الواقع وخاصة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وذلك ابتعاداً وهروباً من الإساءة للنظام الرأسمالي، فكانوا يرجعون البطالة وتبعاتها إلى الزيادة السكانية في المجتمع (مالتس)، وفي مرحلة لاحقة اكتشف قسم من المفكرين الاقتصاديين خطأ الاتجاه السابق حول ربط البطالة بالزيادة السكانية، فتحدثوا عن مساوئ النظام الرأسمالي ودوره في خلق ظاهرة البطالة، وبدؤوا بمعالجة مشكلة البطالة في إطار العمل والتوظف الكامل و الإنتاج، إلى أن أتى (كينز) بنظريته حول مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي وبأنها تكمن في عدم التناسب بين النمو السكاني وفرص العمل المتاحة. واعتبر (كينز) أن الزيادة السكانية يجب اعتبارها مورداً يرفد المجتمع بالعناصر الإنتاجية التي من شأنها زيادة الإمكانيات الإنتاجية وزيادة القدرة الشرائية - زيادة دخول طبقات الشعب المختلفة -، وإذا لم تقم بهذا الدور أو إذا لم تعدُّ وفق هذا المفهوم، فإن الزيادة السكانية والنمو السكاني سيساهمان في زيادة عدد الفقراء (١).

وعلى عكس ما قاله علماء المدرستين الكلاسيكية و النيو كلاسيكية بافتراضهم (أن الإنتاج في أي اقتصاد قائم على أساس المشروعات الحرة يتقلب بصورة تقرب كثيراً من حالة التوازن بين العرض والطلب وأنه في ظل ذلك الفردوس المتوازن يستطيع كل من يستحق عملاً أن يحصل عليه، كما تهبط الأجور لو زاد العرض من العمل على الطلب أسوة بأي سعر آخر، وبمجرد أن يصبح العمل رخيصاً بالدرجة الكافية يجد أرباب العمل أنه من الأجدى لهم استخدام عدد أكبر من العمال، وأنه لاوجود لغير نوعين من البطالة هما: البطالة الإرادية والبطالة الاحتكاكية، وأن انتشار البطالة خارج هذا الافتراض يعود إلى عناد العمال ورفضهم للأجور المتدنية)، فقد رأى (كينز) أن هذه المقولة لا تتفق مع الحقيقة، فالبطالة التي شهدتها البلدان الرأسمالية لم يكن العمال سبباً لها، برفضهم للأجور الاسمية وإصرارهم على الأجور الحقيقة، ولأنه أيضاً ليس صحيحاً مطلقاً أن إنتاجية العمال تتناقص خلال فترة الأزمات.

بالطبع إن نظرية (كينز) في موضوع البطالة تعززت كثيراً بعدما شكلت العلاج الناجع للأزمات الاقتصادية - التي كانت تهز النظام الرأسمالي و تلقي بملايين العمال العاطلين عن

العمل في الشوارع - طبعاً من خلال تنشيط الاقتصاد بتدابير تتخذها الدولة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ومن هذه التدابير تخفيض سعر الفائدة لتخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة إنفاق الدولة على المشاريع العامة، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية مما يفسح المجال لزيادة فرص العمل أمام العمال (٢).

ولكن هذه (الكينزية) التي كانت بمنزلة طوق النجاة للأنظمة الرأسمالية في وقت ما، تغير حالها مع قدوم السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذ إنَّ اشتداد حدة الكساد التضخمي Stagflation وما رافقه من ازدياد في معدلات التضخم، وازدياد في معدلات البطالة، جعل من (الكينزية) هدفاً للانتقاد والتشهير وللهجوم عليها من أغلب المدارس والاتجاهات الاقتصادية العالمية، وأهمها : مدرسة شيكاغو (مدرسة النقديين) Monetarism، مدرسة اقتصاديات جانب العرض Supply-Side Economics ، مدرسة التوقعات الرشيدة Expectations، المدرسة المؤسسية (النظمية) Institutionalism ولأن البحث لن يدخل في متاهات الحوار والأخذ والرد بين هذه الاتجاهات والمدارس، يمكن بإيجاز التأكيد على أنها اشتركت كلها من منطلق معاداة (الكينزية) والرد عليها بشراسة. و أخيراً ظهر الكينزيون الجدد أو المدرسة الكينزية الحديثة التي دافعت عن سياسات (الكينزية) التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، ويرجعون التدهور الذي حصل في الاستقرار الاقتصادي إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات (صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات وأسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف..) بالإضافة إلى ردهم على مقترحات المدارس الأخرى ومحاولة تفنيدها (٣).

ولكن مهما يكن الأمر، إن ما سبق هو حوار و خلاف حول البطالة التي سادت في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبشكل أو بآخر، هذا مختلف عن وضع البطالة في العالم الثالث، فالبطالة هنا ترتبط بقضية التنمية والتخلف وترتبط بكل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي في جوهرها تختلف عما ساد في الاقتصاديات الغربية المتقدمة، من حيث الظروف التاريخية والنشأة والأسباب والعوامل التي أدت لظهورها، لذلك لا بد أن يكون العلاج متميزاً ومرتبطاً بظروف هذه البلدان وطبيعتها تحديداً، ولا بد من نهج وفلسفة خاصة بهذه الاقتصاديات المتخلفة، ومنها الاقتصاد السوري بالطبع.

ثانياً : مفهوم البطالة و أنواعها :

١- مفهوم البطالة :

إن الاستخدام العقلاني للأيدي العاملة في مجتمع ما، يعني تأمين العمالة الكاملة لجميع السكان القادرين على العمل، أو ما يطلق عليه تحقيق التطابق الكامل بين عرض قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، وعندما لا يتحقق هذا التطابق تنشأ ظاهرة البطالة.

والبطالة - تعريفاً - هي حالة عدم وجود عمل رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه، وهم جزء من قوة العمل - داخل قوة العمل - ولكنهم متعطلون (٤). والتعطل يكون بشكل دائم أو مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة.

تعد البطالة - بلا شك - دليلاً على عدم سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة، فأي اقتصاد يهدف إلى الاستخدام الكامل، ولكن بالطبع هو أمر نادراً ما يتحقق بكامله، لأنه حتى في ظل الاستخدام شبه الكامل يبقى هناك دائماً عدد لا يمكن تفاديه من العاطلين عن العمل. وعلى كل،على اعتبار أن الوصول للعمالة الكاملة أمر مستحيل فقد اعتبر بعض الاقتصاديين الغربيين أن عدم تجاوز معدل البطالة لـ ٣ % من حجم قوة العمل الفعلية هو أمر طبيعي وهو ضمن مفهوم العمالة الكاملة. أما عندما تتجاوز البطالة هذه النسبة فتكون هناك حالة عمالة غير كاملة، ويكون الاقتصاد في حالة عمالة زائدة عندما تقترب هذه النسبة من الصفر. ويمكن الإشارة هنا إلى أن غالبية الاقتصاديين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعدُّون أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح بين ٣ % و ٤ % من قوة العمل، وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد معظم اقتصاديات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧٠). أما الآن فإن عدداً كبيراً من الاقتصاديين أعادوا النظر في حجم معدل البطالة وأعطوه نسبة بين ٥ % و ٦ % من قوة العمل(٥)، فإذا ما رمزنا لمجموع قوة العمل في بلد ما بالرمز (ق) وللقوى العاملة المستخدمة فعلاً في العمل بالرمز (قَ) فإن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون ق – قَ = صفراً تقريباً، ولا يمكن أن تكون ق – قَ مساويةً للصفر تماماً، لأنه لا بد من وجود البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment أو الهيكلية Structural نتيجة بقاء جزء من القوة العاملة مؤقتاً دون عمل، ويحدث ذلك بسبب تغيير العمال للمهنة أو بسبب طبيعة الأعمال الموسمية أو بسبب نقص الطلب على بعض أنواع العمالة ومؤهلاتها (٦). ويعدُّ د. شفيق سلاح أنه يمكن الوصول إلى درجة التشغيل الكامل بتوافر نسب مختلفة من المشتغلين في الاقتصاد الوطني، فمثلاً يكفي أن تصل نسبة المشتغلين في الاقتصاد الوطني من ٧٥ % إلى ٨٠ % من عدد القوى العاملة لتحقيق التشغيل الكامل، إن هذا الواقع ناتج عن اختلاف درجة تشغيل المرأة (٧).

٢- أنواع البطالة :

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع، هذه الأنواع شهدتها البلدان الصناعية الرأسمالية، وتشهدها البلدان النامية، وسورية بالطبع منها، وإن كان الاختلاف بين مجموعتي الدول المشار إليها، يتركز حول نسبة البطالة ونوعها في كل منها ومدى أثرها في المجتمع والاقتصاد الوطني إجمالاً. يمكن الإشارة إلى الأنواع التالية :

آ- البطالة الموسمية، ب – البطالة الاحتكاكية (التي تنشأ بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وعدم التقاء جانب الطلب على العمل مع جانب العرض منه بسبب نقص المعلومات ومن ثَمَّ نشوء البطالة الاحتكاكية) (٨). ج – البطالة الهيكلية (يقصد بها، التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. ونواجه بالنهاية بحالة فائض عرض في سوق عمل ما، وفائض طلب -نقص عرض- في سوق عمل آخر) (٩). وهنا قد نلاحظ أن الطلب الكلي على المستوى القومي مرتفع ولكن مع ذلك هناك مجموعة من الأفراد لا يمكنهم إيجاد عمل خلال فترة طويلة من الزمن، إما لنقص في المهارات أو لنقص في فرص العمل في المناطق التي يوجدون فيها (١٠). وفي هذا الصدد يمكن التأكيد -ولو بشكل

نسبي- أنه اليوم في سورية ومع نهج خط التطوير والإصلاح ودخول المعلوماتية جميع المجالات، ومع دخول القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع، لو تصفحنا صحيفة إعلانات نلاحظ أن هناك محتاجين كثراً للعمل وطالبين كثراً للعمل أيضاً، ولكن المؤهلات المطلوبة لا تتناسب مع مستوى المؤهلات المعروضة على الأغلب. د- البطالة الدورية: Cyclical Unemployment (وهي البطالة التي تنتشر في الدول الرأسمالية بسبب الأزمات الاقتصادية المتناوبة) هـ-البطالة السافرة: قد تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، على الأغلب يرجع التزايد في هذا النمط إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتوقعات المستمرة في سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع (١١). و –البطالة المقنعة (المستترة) Disguised Unemployment: وهي من أقبح أنواع البطالة وأكثرها حدة في الدول المتخلفة، وسورية تعاني منها ومن بشاعتها، وقد كانت (غوان روبنسون) أول من صاغ عبارة البطالة المقنعة في عام ١٩٣٦ لوصف حالة العمال في الدول المتقدمة الذين قبلوا وظائف أو أعمالاً تافهة ودون مستواهم الإنتاجي نتيجة الاستغناء عنهم من قبل الصناعات التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها، وكانت تشير بذلك إلى العمال الذين ينخفض الناتج الحدي لعملهم انخفاضاً كثيرا ربما وصل إلى الصفر (١٢). ز- البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بكامل إرادته واختياره دون إجبار أو إكراه، كتقديم استقالته من العمل أو تركه لتفضيله وقت الفراغ، أو لأنه يفكر في البحث عن عمل بظروف أحسن وأجر أفضل. ويشاهد هذا النوع في سورية عند بعض النساء ربات البيوت إذ يتركن العمل للتفرغ للأعمال المنزلية في سن معينة (تشير البيانات إلى أن نسبة المتفرغات للتدبير المنزلي الذين سبق لهن العمل بلغت ٢ % فقط وأن أعلى نسبة للمتفرغات اللواتي انسحبن من سوق العمل كانت في سن (٣٠-٤٤) الأمر الذي يؤكد أن نسبة كبيرة تنسحب من سوق العمل وتتفرغ للتدبير المنزلي بسبب إنجاب الأطفال وازدياد حجم الأعباء المنزلية مع تقدم المرأة العاملة في الأعمار الوسيطة) (١٣). البطالة الإجبارية: وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية.

وبشكل عام يمكن تعداد أنواع أخرى من البطالة، مثل البطالة الجزئية، نتيجة لتخفيض بعض المنشآت الاقتصادية لحجم أعمالها لسبب ما، مما يضطرها لتخفيض عدد ساعات العمل وتخفيض الأجور. كذلك هناك البطالة القطاعية التي تصيب قطاعاً اقتصادياً معيناً دون غيره لسبب من الأسباب. وأيضاً البطالة التقانية الناجمة عن التقدم التقاني الذي يؤدي في المرحلة الأولى إلى الاستغناء عن جزء من اليد العاملة، ثم هناك البطالة النوعية التي تصيب اليد العاملة غير المؤهلة، فالطلب أحياناً يكون على نوع معين من الأيدي العاملة من حيث التأهيل و هذا قد لا يتوافر لفترة من الزمن. وهناك العديد من التسميات الأخرى في بعض المراجع البحث ليس بصدد تفصيلها و تصنيفها و الخوض فيها الآن.

ثالثاً - واقع البطالة في سورية :

من المؤكد - على ما يبدو - أنه من الصعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة حول البطالة في سورية، وهذا ينسحب تماماً على مجموعة البلدان النامية، لأن هذه الظاهرة معقدة ويصعب إحصاؤها بدقة بسبب تعدد أنواعها بين بطالة ظاهرة تكثر في المدن وأخرى موسمية توجد كثيراً - و على الأغلب - في الريف، وبطالة مقنعة توجد بكثرة في أجهزة الدولة ودوائرها والقطاع العام (وهذه لم تخضع للقياس الدقيق لعدم توافر الإمكانية لذلك). يضاف إلى كل ما سبق صعوبة إحصاءات البطالة في القطاع الخاص وهذه إذا أغفلناها لن نحصل حكماً على إحصاءات دقيقة، وبشكل أو بآخر يمكن إرجاع عدم وجود الدقة في إحصاءات البطالة في الدول المتقدمة - بالدرجة الأولى - إلى عدم لجوء الكثير من العاطلين إلى مكاتب العمل (مكاتب التشغيل) للبحث عن عمل. وللتأكيد حول عدم منطقية هذه الإحصاءات نعود لأحدث إحصائية رسمية حول ذلك والموجودة في المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٠ نجد أن عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في مكاتب التشغيل بلغ في عام ١٩٩٩ ما مجموعه ٦٥٠٥ عامل، منهم ٦٢١٧ ذكوراً و ٢٨٨ إناثاً، وفي العام نفسه تم تشغيل ١٤٢٩ من هؤلاء، أي ما يقارب ٩،٢٢ % (١٤). أي أن البطالة وحسب هذه الأرقام لا تتجاوز ٠,١% (واحد بالألف) من قوة العمل، فإذا ما أردنا أن نستند إلى هذه المعطيات سنصل إلى أن البطالة غير موجودة في سورية، لأن نسب البطالة لا تستحق الذكر أصلاً، و هي ضمن المعدلات الأكثر من طبيعية. لذلك يمكن التأكيد - والواقع يؤكد ذلك -أن هذه المعطيات لا تستطيع طمس حقيقة وجود البطالة و استفحالها بشكل كبير و مؤلم فالإحصاءات المتوافرة بوجه عام تشير إلى معطيات عامة تدل على وجود مشكلة البطالة، بدأت منذ سنوات وما تزال تتزايد يوماً بعد يوم.

من المعلوم أن دستور الجمهورية العربية السورية نص على أن (العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك) (١٥)، ارتكازاً على ما نصه الدستور وعلى التوجهات السياسية ذات الطابع الاشتراكي في سورية، كان من أهم أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية منذ السبعينيات، تحقيق التشغيل الكامل لجميع السكان الداخلين إلى سوق العمل أول مرة وللأفراد النشيطين اقتصادياً المتعطلين منذ فترات سابقة عن العمل، من خلال توفير فرص عمل جديدة لهم والقضاء على البطالة الظاهرة (طبعاً هذا الهدف كان السمة الغالبة لتوجهات كل الدول الاشتراكية سابقاً، ومع التأكيد أن تحقيق التشغيل الكامل مستحيل وقد نوهنا عن ذلك سابقاً، والاقتصاد الذي سيحقق التشغيل الكامل للعمالة إذا وجد سيتصف بانخفاض الجودة، وارتفاع التكلفة وانخفاض الإنتاجية و انعدام المبادرة).

تشير البيانات والمعطيات الرسمية إلى أن خطط التنمية في السبعينيات والثمانينيات " من القرن العشرين" استطاعت امتصاص واستيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية احتياجات العملية التنموية ومتطلبات سوق العمل، من خلال خلقها لفرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة. إلا أن عقد الثمانينيات التي شهد بداية أزمة الركود العالمية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية وازدياد العرض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات العامة والمهنية والفنية عن الطلب عليها كماً ونوعاً، أدى إلى ظهور

زيادة في العرض عن الطلب على قوة العمل بشكل واضح. فقد كانت نسبة البطالة ٥,٣ % في عام ١٩٧٠ وانخفضت في عام ١٩٨١ إلى ٤,٨ % من قوة العمل، وفي منتصف التسعينيات بلغت في حدود ٧,٤% وفي العام ١٩٩٨ بلغت ٨,٩% من قوة العمل (١٦)، و التقديرات أن تصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٥ % من قوة العمل(١٧).

بالنسبة للتركيب النسبي للمتعطلين عن العمل حسب الحالة التعليمية نلاحظ من الجدول رقم /١/ أن نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة بين المتعطلين قد انخفضت بشكل كبير جداً من ٧٣,٧ % في عام ١٩٧٠ إلى ٥٧,٧ % في عام ١٩٨١ وبلغت في عام ١٩٩٨ نسبة ١٢,٣% من إجمالي المتعطلين. يرجع هذا الانخفاض لتناقص نسبة الأميين والملمين من أعداد السكان الإجمالي ومن ثمَّ من قوة العمل، وبسبب تمكن هؤلاء من العمل في القطاع غير المنظم وفي أعمال لا تتطلب أغلب الأحيان التأهيل والخبرة.

جدول رقم / ١ /

التركيب النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية (%)

الحالة التعليمية	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٨
أمي وملم	٧٣,٧	٥٧,٧	١٢,٣
ابتدائية و إعدادية	١٨,١	٣٢,٩	٦٥,٠
ثانوية	٦,٥	٤,٤٠	٩,٨
معاهد متوسطة	٠,٣	١,٩	٧,٧٠
جامعية	١,٤	٣,١	٥,٢
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - تعدادات السكان (١٩٧٠-١٩٨١)

– نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨.

في حين نلاحظ أن نسبة المتعطلين من جميع المستويات التعليمية قد ازدادت مقارنة مع سنة الأساس ١٩٧٠، حيث يلاحظ أن نسبة المتعطلين ممن يحملون الابتدائية والإعدادية قد بلغت نسبتها ١٨,١ % من إجمالي المتعطلين في عام ١٩٧٠ وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٥ % في عام ١٩٩٨. أما من يحملون الشهادة الثانوية فقد بلغت نسبتهم ٦,٥ % في عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى٩,٨ % في عام ١٩٩٨. أما بالنسبة للمعاهد المتوسطة فقد كانت النسبة ٠,٣ % في عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٧,٧٠ % في عام ١٩٩٨. أما نسبة المتعطلين الجامعيين فقد ازدادت من ١,٤% إلى ٥,٢ % يلاحظ من العرض السابق أن البطالة في ازدياد وبشكل واضح عند فئة المتعلمين، وهذا يمكن إرجاعه إلى قلة الفرص أو انعدامها في الدولة والقطاع العام المتزامن مع توسع منشآت القطاع الخاص، والتي تفضل التعامل مع العمالة غير المتعلمة وغير المؤهلة، وذلك لتدني مستوى التقانة فيها على الأغلب (١٥ % من تجهيزات القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني هي تجهيزات آلية، وقرابة ٥٣ % من منشآت القطاع الصناعي تفضل تشغيل عامل عادي (١٨)). بالإضافة إلى ذلك نشير هنا إلى القصور في مناهج التعليم و التأهيل إجمالاً، فهي لا تلبي حاجة الطلب على العمل تماماً.

أما بالنسبة للتركيب النسبي للمتعطلين حسب النشاط الاقتصادي، نلاحظ من الجدول رقم /٢/ أن نسبة المتعطلين انخفضت بشكل كبير في قطاع الزراعة، ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة المتعطلين ٣٦ % من إجمالي المتعطلين و انخفضت إلى ٦،٢٦ % في عام ١٩٨١ وبلغت ٩،١٧ % في عام ١٩٩٨، و يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة الكبير في القطاع الزراعي وفي الريف إجمالاً مما أدى إلى حصول ازدهار كبير في هذا القطاع و على الأخص سياسة الدولة السعرية لتشجيع المزارعين و العمل الزراعي.

جدول رقم /٢ /

التركيب النسبي للمتعطلين حسب النشاط الاقتصادي (%)

القطاع	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٨
زراعة	٣٦,٠	٢٦,٦	١٧,٩
صناعة وتعدين	١٧,٨	١٤,٣	١٥,١
بناء وتشييد	١٦,٢	٣٣,٦	٢٤,٢
أخرى	٣٠,٠	٢٥,٥	٤٢,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء – تعدادات السكان (١٩٧٠- ١٩٨١)
نتائج بحث القوة العاملة ١٩٩٨.

أما في قطاع الصناعة والتعدين فقد انخفضت نسبة المتعطلين من ١٧,٨ % في عام ١٩٧٠ إلى ١٥,١ % عام ١٩٩٨. ولكن يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في قطاع البناء والتشييد والقطاعات الأخرى إجمالاً، ففي قطاع البناء و التشييد ارتفعت من ١٦,٢% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤,٢ % في عام ١٩٩٨، أما القطاعات الأخرى أيضاً فقد ارتفعت فيها من ٣٠ % إلى ٤٢,٨ % ، ويمكن إرجاع ذلك إلى فترة الركود الاقتصادي في فترة الثمانينيات التي تركت بصماتها على هذه القطاعات بشكل جلي (١٩).
أما بالنسبة لتوزيع البطالة حسب المهن، فقد ارتفعت نسبة المتعطلين من الصناع وسدنة الآلات إلى إجمالي المتعطلين من ٤٢,٤ % إلى ٥١,٥ % بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨، في حين انخفضت في المهن الزراعية من ٣٥,٥ % إلى ١٨,٥ % خلال الفترة نفسها، ويعود التحسن في القطاع الزراعي - كما أسلفنا - إلى زيادة الاهتمام في الزراعة والدعم الجاد للقطاع الزراعي.

أما توزيع البطالة حسب الجنس، فقد بلغ معدل البطالة للإناث من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً من العمر ١٥ سنة فأكثر ٤,٤٠ % في عام ١٩٧٠، وارتفع هذا المعدل إلى ١٠,٥% في ١٩٩٨. والملفت للنظر أن حجم هذه البطالة لا يتناسب مع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل والتي تتراوح بين ١٧,٤ % و ١٨ % . ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الإناث تعمل في القطاع المنظم في الدولة والقطاع العام نحو ٣٨,٧ % ، إذ إنَّ العمل في الدولة ضمانة واستقرار لها، بالإضافة إلى مساواتها مع الرجل في الأجر وشروط العمل، أما ارتفاع المعدل بنسبة كبيرة في ١٩٩٨ فيمكن إرجاعه لندرة فرص التعيين في الدولة خلال السنوات الأخيرة، وعدم توسع القطاع العام بل اضمحلاله نتيجة مشاكله ومعاناته، كل

ذلك أثر وعمل على زيادة البطالة الأنثوية وخاصة تلك التي تحمل تأهيلاً علمياً أو مهنياً لا يستوعبه القطاع غير المنظم (٢٠)

أما بالنسبة لتوزيع البطالة حسب فئات السن، فيمكن التأكيد أن الشعب السوري شعب فتي، إذ يشكل الفتيان والشباب من فئة (١٠-٢٤) عاماً قرابة ٣٧,١ % من مجموع السكان عام ٢٠٠٠، وهذه النسبة تزيد على حصة فئة السن (٢٥ عاماً فما فوق) والتي تبلغ قرابة ٣٦,٧ % من السكان، وعلى اعتبار أن مجموع هؤلاء هو المكوّن لقوة العمل في البلاد، نصل إلى أن أكثر من نصف قوة العمل هي من فئة السن تحت الخامسة والعشرين (٢١). إن فتوة الشعب في سورية هي مؤشر هام على مدى ضرورة التركيز على إيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.فكما يلاحظ من النسب المذكورة أن أعدادا كبيرة ستدخل سوق العمل سنوياً وستزيد نسبة البطالة باستمرار إذا لم يؤمن فرص عمل لهذه الأعداد أو لقسم منها. وحسب مسوحات المكتب المركزي للإحصاء كانت نسبة العاطلين عن العمل من فئة (١٥-٢٤) عاماً تقارب ٧٢,٣ % من مجموع العاطلين عن العمل، أي ما يزيد على ثلاثة أمثال حصتهم من السكان والمقدرة ب ٢٢,٨ % وما يقارب ضعف حصتهم من قوة العمل، وحسب المسح المتعدد الأغراض لعام ١٩٩٩ كانت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل نحو ٨٣,٧ % من إجمالي عدد العاطلين عن العمل، مما يؤكد انعدام فرص العمل الجديدة وعدم مواكبة التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام للنمو السكاني وللنمو في قوة العمل (٢٢)، وهذا ما يمكن تأكيده من الجدول رقم /٣/ إذ يلاحظ زيادة معدل القوة البشرية، ومن ثمَّ زيادة العرض من قوة العمل منذ ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٠، ولكن هذه الزيادة لا تعود فقط للزيادة السكانية وزيادة القوة البشرية وإنما نتيجة زيادة مساهمة المرأة في العمل خارج المنزل في النشاط الاقتصادي (كانت قرابة ٨ % في عام ١٩٧٠ وأصبحت قرابة ١٨ % في عام ١٩٩٣) (٢٣)، ومساهمة من هم في سن تحت الـ ١٤ عاماً في قوة العمل.

جدول رقم / ٣/

معدلات النمو في القوة البشرية وقوة العمل من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٠ (%)

	معدل نمو القوة البشرية وسطي سنوي	معدل نمو في قوة العمل وسطي سنوي
١٩٧٠-١٩٨١	٣,٣٤	٣,٦١
١٩٨١-١٩٩٤	٣,٩٥	٣,٩٦
١٩٩٤-٢٠٠٠	٤,٨٦	٥,٣٧

المصدر : د. نبيل مرزوق : البطالة والفقر في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ١٤ جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ٥-٦-٢٠٠٠ ص ٣.

بالنسبة لتوزيع البطالة على المحافظات السورية، يمكننا من الجدول رقم /٤/ ملاحظة عدم التناسب إطلاقاً بين معدل النمو السكاني في المحافظات ومعدل البطالة السائد فيها، وهذا يعني أن هذه البطالة إجمالاً تتأثر بعوامل أخرى غير الزيادة السكانية الطبيعية، إذ يمكن التأكيد - من الواقع ومن بعض الدراسات - أنها ناجمة عن مشكلات تنموية وإنتاجية، بالإضافة إلى أن البطالة البنيوية التي يعاني منها الريف والمدينة لا تتأثر بشكل مباشر بالعوامل المحلية الخاصة بكل محافظة، وإنما هناك العوامل الأخرى ذات البعد الكلي (الماكرو)، هي التي تؤثر في معدل البطالة بالدرجة الأولى (٢٤).

جدول رقم /٤ /

توزيع البطالة على المحافظات السورية

المحافظة	عدد السكان ٢٠٠٠ %	معدل النمو ٨١-٢٠٠٠ %	معدل البطالة %	معدل البطالة في الريف %
دمشق	١٦١١	١,٨٧	٧,٥	٢
ريف دمشق	٢٠٩١	٤,٢	٩,٦	٩,٣
حلب	٣٥٢٨	٣,٢	٨,٣	٢,٩
حمص	١٤٢٤	٢,٨٤	١٠,٦	١٢,٩
حماه	١٢٧٦	٢,٧٨	٨,١	٨,١
اللاذقية	٨٤٧	٢,١٤	٨	٤,٣
دير الزور	٨٦٤	٣,٨١	٩,٩٠	٧,٣
إدلب	١٠٦٦	٣,٠٨	١١,٨	١١,٥
الحسكة	١٢٠٦	٢,٩٨	٤,٣	١,٤
الرقة	٦٥٧	٣,٢٢	٣,٧	٣,٤
السويداء	٢٩٧	٢,٠٢	١٥,٧	١٦,٦
درعا	٧٣٧	٣,٦	١٢,٢	٩,٥
طرطوس	٦٥٤	١,٩٦	٢٠,٥	٢١,٥
القنيطرة	٦٢	٤,٤٤	١٠,٢	١٠,٢
المجموع	١٧٩٣٨	٣,٤٨	٩,٥	١٠

المصدر : د. نبيل مرزوق : البطالة والفقر في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ١٤، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ٥-٦-٢٠٠١، ص ١٦.

ويلاحظ أن معدل البطالة في المحافظات تراوح بين عامي (١٩٨١-٢٠٠٠) بين حدين (٥،٣ %) في الرقة و (٥،٢٠ %) في طرطوس. يمكن الإشارة هنا إلى ضعف البنية الاستثمارية في بعض المحافظات، وعدم استخدام الأدوات المالية والنقدية والتسليفية بشكل يساهم في حل مشكلة البطالة. وفي حال أن المحافظات زراعية، وهذا هو الأغلب، ضعف القطاع الزراعي في ريف هذه المحافظات لأسباب تتعلق بالسياسيات الزراعية أولاً،ومن ثم بطبيعة الحيازات الزراعية المفتتة على الأغلب والتي يعمل بها أصحابها ولا تستقطب أية عمالة من خارج الأسر المالكة لهذه الحيازات.إذاً بالدرجة الأولى يرتبط الأمر بتنمية اقتصادية - اجتماعية حقيقية تشمل إجمالي البلد مع التركيز على زيادة الاستثمار وتوزيعه بشكل عادل على المحافظات السورية وخاصة الريف، مع التأكيد دوماً على إيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

أما بالنسبة لتوزيع البطالة بين الحضر والريف، فقد بلغ معدل البطالة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً من فئة العمر ١٥ سنة فأكثر، في الحضر ٦,٢% في عام ١٩٧٠ وارتفع إلى ٨,٣% في عام ١٩٩٨، وفي الريف بلغ هذا المعدل ٤,٧ % في عام ١٩٧٠ وارتفع إلى ٩,٥ % في عام ١٩٩٨. ويقدر في عام ٢٠٠٠ ب ١٠ % . فقد قدرت ورقة العمل المعدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن عرض قوة العمل السنوية الوسطية المتوقعة ما بين عامي (١٩٩٥- ٢٠٠٠) ستبلغ ١٩٦ ألف طالب وطالبة عمل وأن هذا يتطلب لإيجاد وظائف لها استثمارات وسطية سنوية تبلغ (٣٩٣ مليار ل.س)، هذا مع افتراض ثبات

أسعار الناتج خلال تلك الفترة. ولكي ندرك حجم الجهود الضخمة المطلوب توافرها لتحقيق حجم الاستثمارات السنوية المذكورة يمكن أن نذكر بأن هذا الحجم يبلغ قرابة ٦٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٦، وقرابة ٤٨% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية لعام ١٩٩٩. وكما يلاحظ من الصعب جداً تنفيذ هذا الحجم الضخم من الاستثمارات إلا إذا زادت نسبة النمو في الاقتصاد السوري بنسب مرتفعة جداً (٢٥). مع العلم أن مشروع البرنامج الوطني لمكافحة البطالة أقر وأصبح قانوناً، والمهم فيه هو أن مدة تنفيذ المشروع حددت بخمس سنوات قابلة للتجديد ويهدف المشروع إلى توفير /٤٤٠/ ألف فرصة عمل خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥ وبتكلفة إجمالية تقدر بـ/٥٠/ مليار ليرة سورية (أي قرابة مليار دولار أمريكي)، ولكن لو دققنا في الأرقام السابقة، هذا يعني أن خلق فرصة العمل الجديدة سوف يكلف قرابة /١١٤/ ألف ليرة سورية فقط (أي قرابة/٢٢٨٠ /دولار أمريكي) وهذا بعيد تماماً عما تعتمده أغلب الدراسات في هذا المجال والتي تقدر كلفة فرصة العمل في سورية بقرابة /٢٠/ ألف دولار أمريكي كحد أدنى وتقريبا /٤٠/ ألف دولار أمريكي في المتوسط (٢٦)، فإذا ما أخذنا بهذه الأرقام المتشائمة، ما هو مدى جدية الاستفادة من مشروع البرنامج الوطني لمكافحة البطالة. وباستخدام التقانات الحديثة (الحاسب) في عملية الإسقاط لتحديد احتمالات تطور السكان والقوة العاملة حتى عام ٢٠١١ بالاعتماد على البرنامج الذي أعدته مديرية المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في منظمة الأمم المتحدة. جاءت نتائج إسقاط قوة العمل مشيرة إلى تزايد عدد الأفراد خارج قوة العمل (١٠ سنوات وما فوق) سنة بعد سنة بنسب متزايدة، وهذا أوصل إلى أن الزيادة المتوقعة (ضمن الافتراضات المعروضة في الدراسة) في القوة العاملة ستكون خلال الخمس عشرة سنة، بين (١٩٩٦ – ٢٠١١) أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل(٢٧)، أي بشكل أدق يجب العمل على تأمين ثلاثة ملايين فرصة عمل حتى عام ٢٠١١، إذا تم افتراض هدف التشغيل الكامل للزيادة المتوقعة في قوة العمل السورية. مع الإشارة إلى أن تقديرات د. عصام الزعيم أنه يدخل سوق العمل سنوياً قرابة ١٥٠ ألف طالب عمل جديد، ومن ثَمَّ سيبلغ عدد طلاب العمل الذين لا عمل مهيأ لهم أكثر من ثلاثة ملايين شخص في العام ٢٠٠٩ (٢٨).

ولكن من مقارنة معدلات النمو في قوة العمل بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ أوائل الثمانينيات، يستنتج العجز السنوي في فرص العمل والتي تراوح خلال الثمانينيات بين ٦٠ و ٩٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وخلال التسعينيات تراوح هذا العجز بين ١٠٠ – ١٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، أي أن المجموع التراكمي للعجز في فرص العمل يزيد عن /٢/ مليون فرصة عمل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ومن ثَمَّ من الهام جداً التأكيد على أن معدل البطالة يصل إلى ٣٦ % من قوة العمل تقريباً، و إذا تم استبعاد جزء من البطالة التي تم استيعابها في القطاع غير المنظم و المقدرة بقرابة /٧٠٠/ألف فرصة عمل، فإن معدل البطالة يتجاوز ٢٠ % من قوة العمل، ومن المتوقع أن يزداد أكثر من ذلك (٢٩), و هذا الاختلاف بين معدلات النمو بقوة العمل و النمو الاقتصادي إجمالاً يمكن إرجاعه للقصور الكبير في الاستثمار وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

رابعاً - أسباب البطالة في سورية :

تنشأ البطالة في المجتمع عادة متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو تقاني أو سكاني أو إداري ... الخ. أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة البطالة في سورية، فيمكن إرجاعها للعوامل آنفة الذكر مجتمعة، وبشكل نسبي حسب مساهمة كل منها في نشوء واستفحال مشكلة البطالة. في هذا البحث سيتم تقسيم هذه الأسباب والعوامل - رغم العلاقة الوثيقة بين بعضها بعضاً - إلى عدة مجموعات من الأسباب، منها ما يتعلق بالأوضاع والظروف الخارجية المؤثرة في الاقتصاد السوري، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد السوري كسياسات اقتصادية كلية، بالإضافة إلى مجموعة ثالثة يمكن اعتبارها جزءاً من المجموعة الثانية ولكن لأهميتها يفرد لها في البحث فقرة خاصة، وهي تتعلق بنظام التعليم والتأهيل والتدريب في سورية.

١- الأسباب والعوامل المتعلقة بالأوضاع والظروف الخارجية المؤثرة في الاقتصاد السوري :

هذه الأوضاع سواء أكانت عالمية أم عربية فقد تركت آثارها بشكل عام في الاقتصاد السوري، وبشكل خاص في موضوع البحث المطروح (البطالة)، ومن أهم هذه الأسباب :

- التكلفة الاقتصادية المرتفعة للصمود في وجه الكيان الصهيوني ومحاولة خلق نوع من التوازن الاستراتيجي معه، كل ذلك أثر في معدلات الاستثمار والنمو، ومن ثَمَّ في فرص التوظيف في البلد.
- العامل الآخر والهام في هذا الصدد، هو قلة المساعدات العربية الخارجية من ١،٥ مليار دولار سنوياً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي إلى قرابة ٣٠٠ مليون دولار سنوياً في منتصف الثمانينيات(٣٠).
- لابد من الإشارة إلى أنه مع بداية الثمانينيات بدأت تتدهور أسعار النفط عالمياً وبدأ تآكل الفائض من أموال الريع النفطي، وظهور العجوزات في بلدان النفط العربية،ترافق ذلك مع انخفاض واضح للطلب على العمالة العربية ومنها العمالة السورية بالطبع. وعندعودة هذه العمالة إلى سورية وخاصة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، أغلق أو كاد مورد مهم لتشغيل العمالة، وانعكس ذلك بشكل جلي على ارتفاع معدل البطالة، وكانت الهجرة العائدة من أهم مظاهر فترة التسعينيات.

٢- الأسباب و العوامل التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد السوري :

- تعثر برامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وأخطاؤها، فرغم كل ما حققته على أرض الواقع لم تصل إلى الطموح أو إلى المطلوب منها، ومن ثَمَّ تدهورت معدلات الاستثمار والادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، وتراجع أداء القطاع العام الذي كان معولاً عليه الكثير، وازدادت معدلات التضخم، وإجمالاً تراجع معدل النمو الاقتصادي (بلغ في السبعينيات قرابة ١٠% سنوياً بسبب معدل الاستثمار العالي الذي بلغ قرابة ٥٢ % أي قرابة ٣٠ % من الدخل القومي (٣١)، وترافق ذلك مع خلق ما يقارب ٥٢٨ ألف فرصة عمل في الاقتصاد الوطني خلال هذا العقد، وزاد فعلاً الطلب على قوة العمل، وارتفعت سوية الأجور بشكل عام، وقد حرض ذلك على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، أي أن النمو في تلك الفترة قد استوعب الزيادات الطبيعية في قوة العمل وجزءاً من

العمالة الفائضة (أو البطالة المقنعة في الريف)، وقد ساعد ذلك على انتعاش سوق العمل في سورية. أما منذ أوائل الثمانينيات فقد بدأ معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض نتيجة عوامل الركود في الاقتصاد العالمي، والتراجع في أسعار النفط، ومن ثمَّ التراجع في معدلات الاستثمار، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ نسبة ١,٨ % للفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، وقد انعكس هذا المعدل المنخفض على فرص العمل الجديدة في القطاعات الإنتاجية) (٣٢).

- إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتي تزامن مع زيادة في نسبة قوة العمل وبما لا يتناسب مع فرص التوظيف التي وفرتها الحكومة والقطاعان العام والخاص، أدى لإيجاد قوة عمل زائدة تراكمت عاماً بعد عام، بالإضافة إلى ترافق ذلك - كما يؤكد الواقع - مع ضعف مناخ الاستثمار عموماً - رغم بدء صدور التشريعات منذ ١٩٩١ - وعدم توافر الثقة بين الدولة والقطاع الخاص بأمواله الموجودة خارج حدود البلد مما قلل من خلق فرص عمل جديدة.

- إن ترسيخ مبدأ التعددية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، أدى في السنوات الأخيرة إلى زيادة مساهمته إلى قرابة ٦٠ % من الدخل القومي، وارتفعت حصته في التجارة الخارجية عدا النفط إلى قرابة ٧٠ % وحصته في الاستثمار إلى التساوي مع حصة القطاع العام (٣٣). ولكن ارتبط نمو القطاع الخاص بكونه قطاعاً ذو تقانة ذات مستوى متدنٍ، إذ إنَّ ٥٢ % من منشآت القطاع الخاص تستخدم تجهيزات و معدات نصف آلية، و١٥% تستخدم تجهيزات يدوية. ويرى ٧٨ % من أصحاب المنشآت الخاصة أنه لا حاجة لتدريب عمالهم (٣٤). وحسب نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥ يتبين أن قرابة ١٥ % من تجهيزات القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني هي تجهيزات آلية، و الباقي ٨٥ % تجهيزات نصف آلية، أو يدوية، أما على مستوى القطاع الخاص الصناعي فإن ٣٣% من تجهيزاته آلية، في حين ٦٥ % منها نصف آلية أو يدوية. لهذا فإن قرابة ٥٣ % من منشآت القطاع الخاص الصناعي تفضل تشغيل عامل عادي، و ٣٠ % منها تفضل تشغيل خريجي التعليم المهني والفني نظراً لانخفاض المستوى التقاني للقطاع الخاص في الصناعة. أما على مستوى الاقتصاد الوطني فإن ٤٨ % من أصحاب المنشآت الخاصة يفضلون تشغيل عمال عاديين و ٥،٢١ % يفضلون تشغيل خريجي التعليم الفني والمهني (٣٥). كل ذلك ساعد على انعدام الفرص بالنسبة للمتعلمين بشكل عام، فالقطاع الخاص بحكم تكوينه يفضل التعامل مع العمالة العادية غير المتعلمة والمؤهلة. ويمكن بموجب ذلك التأكيد والاستنتاج: أنه لا يوجد سوق عمل لخريجي الجامعات في القطاع الخاص إلا في حدود ضيقة، نظراً لانخفاض المستوى التقاني في هذا القطاع.

- مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتطبيق سياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد، وخاصة مع التركيز على مجانية التعليم وديمقراطيته، وسياسة الاستيعاب الجامعي، وازدياد الإنفاق على التعليم المجاني، بهدف تمكين جميع الفئات الاجتماعية من الوصول إلى التعليم العالي، وتلبية لحاجات التنمية الاجتماعية وسوق العمل بدءاً من عام ١٩٧٠. كل ذلك ساعد على زيادة عدد المتعلمين والمؤهلين لسوق

العمل (شكل الإنفاق على التعليم المجاني ٩,٦ % من الموازنة العامة للدولة و ٠,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٠، وارتفع إلى ١٣,٢ % من الموازنة العامة للدولة، و ٤,٦ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ (٣٦). أما معدل النمو السنوي لطلاب التعليم بين العامين المذكورين فقد بلغ ٥,٤ % لطلبة الجامعات و ٩,٩٠ % لطلبة المعاهد المتوسطة، و ٦,٦٠% لإجمالي التعليم العالي) (٣٧). ومع مرور الزمن حصل إشباع شبه تام في وظائف الدولة والقطاع العام، ولم يعد هناك قدرة على الالتزام بسياسة التعيين، ولكن الاستمرار فيها أدى لوجود عمالة زائدة لا تقدم أي ناتج حقيقي، وساهمت في خلق ظاهرة البطالة المقنعة في مشروعات القطاع العام. وعندما بدأت الدولة تتخلى نسبياً عن سياسة الالتزام بالتعيين زادت نسبة البطالة السافرة بشكل واضح.

- سوء توزيع الثروات والدخل فاقم مشكلة البطالة من ناحيتين: الأولى عبر نزوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم البلد من رساميل كان يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني. والثانية أن سوء التوزيع تضمن عدم تناسب ولدرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة في السوق. هذا أدى إلى نقص في القوة الشرائية بالنسبة للأسعار السائدة، وهذا العامل ساهم في خلق الركود التضخمي الذي يتصف به الاقتصاد السوري حالياً، والذي أثر ويؤثر سلباً في الاستثمار ومستوى العمالة (٣٨).
- إن تراجع دور الدولة بشكل عام منذ عام ١٩٨٥، وفي مجالي التخطيط والاستثمار خاصة "مع نمط غالب من النمو الرأسمالي " أدى منطقياً إلى البطالة. هذا ما أكدته النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية والنظرية الكينزية والتجربة التاريخية. فنمط النمو الرأسمالي ترافق تاريخياً مع وجود درجة عالية من البطالة والفقر والبؤس، ولكن تلك البلدان وجدت حلولاً بتصدير بطالتها عبر هجرة مواطنيها إلى بلدان الاستيطان الجديد والمستعمرات، ولولا ذلك لحدث انفجار اجتماعي بسبب نموها الرأسمالي، وهذا الطريق تعجز عنه اليوم الدول النامية وغير متاح لها (٣٩)، وسورية بالطبع منها.
- عدم تحمل أصحاب الأعمال والقطاع الخاص مسؤولياتهم أو تباطؤهم في إيجاد وخلق فرص العمل من خلال المشاريع الإنتاجية الحقيقية القادرة على استيعاب وامتصاص الأعداد المتزايدة يوماً بعد يوم من الخريجين والباحثين عن العمل.وترافق ذلك مع تراجع دور الدولة -كما أسلفنا - كصاحب عمل سواء في القطاع الحكومي والإداري أم في القطاع العام.

إن بعض الإجراءات الاقتصادية التي هدفت إلى التحكم في السيولة النقدية وزيادة الفائدة على الودائع المحلية، أدت إلى رفع الفائدة على القروض مما أثر سلبياً على الاستثمارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. ونجم عن ذلك ضعف في الصناعات المحلية مع تزايد في حجم البطالة(٤٠). وترافق ذلك مع مواطن الضعف الكامنة في نظم التعليم والتوجيه والتدريب، حيث إنها لا تواكب احتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة ولا تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات الاقتصادية المتلاحقة، وتساهم في اختلال التركيب المهني والقطاعي نتيجة تبدل طبيعة الوظائف. بالإضافة إلى عدم كفاية الإجراءات

المالية والضريبية والإعانات المالية المشجعة لنمو الإنتاج والإنتاجية وتشجيع الصناعات التي تسهم في استحداث فرص عمل جديدة (٤١).

- عدم وجود سياسات فعالة وجدية لاستخدام وتوزيع قوة العمل طبقاً لاحتياجات المجتمع الفعلية. وضمن هذا السياق يمكن التأكيد اقتصادياً على عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب. هذا أدى لضعف التوافق بين سياسة التعليم والتأهيل وسياسة التوظيف وخلق حالة من اختلال سوق العمل، أي حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.
- على اعتبار أن الدولة في سورية خلال الفترات السابقة هي المشغل الأول والأهم في خلق فرص العمل، يمكن التأكيد أن الإجراءات الحكومية للتقليل والحد من فرص التعيين في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى تزايد حملة الشهادات الذي أدى إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل بسبب تخفيض ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة بغاية تخفيض الإنفاق العام، ومن ثَمَّ أدى ذلك لزيادة معدلات البطالة.

٣- **الأسباب والعوامل التي تتعلق بنظام التعليم والتأهيل والتدريب :**

- التراجع الواضح في أنظمة التعليم والتأهيل بجميع مستوياته وهذا يعود لعدة عوامل (٤٢):

* محدودية الموازنة العامة للدولة، ومن ثَمَّ محدودية ما يخصص منها للتعليم، ومن هنا فإن حصة الفرد من الإنفاق على التعليم، لم يطرأ عليها زيادة بل تراجعت بالأسعار الثابتة أو بالمقارنة مع أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث انخفض معدل الإنفاق على التلميذ في التعليم دون الجامعي ما يقارب من ٧٧ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥٤ دولاراً عام ١٩٩٨.
* التغيرات في السياسات التعليمية لم تكن مرتبطة باستراتيجية شاملة وخطط بعيدة المدى، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على العملية التعليمية وعلى خريجي المؤسسات التعليمية بافتقادهم الفرص الملائمة لمؤهلاتهم وتعرض قسم كبير منهم للبطالة في السنوات الأخيرة.
* ضعف الرواتب والتعويضات للأطر التعليمية والتربوية وافتقاد الحوافز والمشجعات المادية الكافية، وعدم تناسب الأجور والتعويضات مع الأعباء الملقاة على عاتق المدرسين والمشرفين التربويين، وعدم تناسب تلك الأجور مع تكاليف المعيشة.
* الافتقاد للبحث والتطوير المنهجي، نتيجة قلة مخصصات البحث والتطوير في الموازنات المخصصة لذلك.
* عدم تطور الإدارة بشكل عام، واستمرارية الهياكل التنظيمية للإدارات منذ الخمسينيات من القرن العشرين، قد حال دون استيعاب الخريجين من التخصصات الجديدة والمطلوبة للعمل الإداري، مثل علم النفس والتربية والاجتماع والإحصاء والرياضيات وغيرها،ومن ثَمَّ تعرض هؤلاء الخريجون إلى البطالة أو البحث عن أعمال لا ترتبط باختصاصهم.

- عدم التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فتوسيع الاستيعاب في التعليم الفني والمهني في المرحلة الثانوية كان سريعاً وفجائياً أحياناً مما فرض صعوبات كبيرة أمام نجاح هذه السياسة، فإعداد الأطر التعليمية كان يتطلب تهيئة برامج

ومناهج تعليمية وتدريبية مناسبة، بالإضافة إلى إعداد المدارس والمعاهد والمخابر المناسبة، وهي عمليات ذات تكلفة مادية مرتفعة، تفوق الإمكانات المتاحة في إطار الموازنة العامة للدولة، كما لم تترافق التحولات في النظام التعليمي، بنمو اقتصادي وتوسيع في النشاط الاقتصادي العام، والذي كان يمكن أن يتطلب مستويات معينة من التأهيل والتدريب لليد العاملة، وهذا ما يجعل التحول في نظام التعليم تلقائياً ومرتبطاً بالطلب في سوق العمل، وليس تحويلاً قسرياً يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم في هذه المرحلة، وإلى زيادة نسبة خريجي التعليم الفني والمهني بين العاطلين عن العمل أواخر التسعينيات (٤٣).

- عدم مواكبة نظام التعليم للتغيرات التقانية في الاقتصاد الوطني، فإخفاق هذا النظام في إيجاد المهارات المناسبة للتكنولوجيا القائمة، وفي توقع المهارات المقدرة للتكنولوجيا المستقبلية، وترافق ذلك مع انتشار استخدام المعلوماتية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى خلق فجوة بين مخرجات نظام التعليم القائم وبين متطلبات المستوى التقاني للمنشآت في الاقتصاد الوطني من الاختصاصات العلمية والمهنية، وهذا أدى إلى أن يكون الطلب على قوة العمل في جهة والعرض عليها في جهة أخرى، ومن ثمَّ زيادة معدل البطالة.

- على اعتبار أن الكفاءة الخارجية للتعليم تعبر عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات التعليمية من جهة أخرى. وعلى اعتبار أن الكفاءة الخارجية للتعليم ترتبط بتلبية احتياجات الخطة، والتطورات الحاصلة في سوق العمل، ونتيجة غياب الخطة الخمسية منذ أواسط الثمانينيات، افتقدت المؤشرات الإجمالية لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك أصبحت سياسة الاستيعاب الجامعي والتغيرات في السياسات التعليمية معزولة عن التطور الواقعي والفعلي في سوق العمل، وقد انعكس ذلك بزيادة معدلات التسرب من المرحلة الثانوية والجامعية، وزيادة معدلات البطالة في أوساط خريجي المعاهد الفنية والثانويات النسوية والتجارية، بالإضافة إلى استمرارية الخلل في التوازنات بين مستويات التأهيل والتعليم المطلوبة، عدم التناسب فيما بين الاختصاصات الفنية واختصاصات العلوم الإنسانية، وعدم التناسب بين الاختصاصات العالية الفنية والاختصاصات الفنية المتوسطة (٤٤).

- بالإضافة إلى عوامل عديدة ساهمت وتساهم في زيادة أعداد العاطلين عن العمل بشكل مباشر أو غير مباشر نذكر منها :

- الاحتفاظ بأعداد كبيرة من العاملين الذين بلغوا سن التقاعد، بهدف الاستفادة من خبرتهم أحياناً، وأحياناً لظروف اجتماعية معينة، أدى ذلك لزيادة معدل البطالة أيضاً.

- عجز وسائل الإعلام الجماهيري عن طرح مشاكل البطالة بين الشباب بصورة علمية.

- تقهقر القيم المرتبطة بالمعايير الخلقية والدينية الروحية والتقاليد الأصيلة لدى بعضهم على حساب بروز القيم المادية، مما أفرز عادات ومعايير اجتماعية سلبية كان لها تأثير مباشر في تفاقم البطالة المقنعة وضعف الإنتاجية، وقد تمثلت تلك السلبيات في "

الافتقاد إلى الجدية والإنتاج والإخلاص في العمل، والتسيب والبيروقراطية والتواكل والسلبية، والانحراف والإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية " (٤٥).

- النظرة المتدنية للعمل اليدوي واحتقاره وسعي الأغلبية بناء على ذلك للالتحاق بالجامعات والحصول على مؤهل عالٍ، دون اعتبارات لمجالات العمل المتاحة لهم بعد تخرجهم. فسيادة القيم التي تحط من قيمة العمل اليدوي جعلت الكثيرين يرفضونه مما أدى لزيادة في الطلب على الوظائف دون أن يقابلها عرض مناسب لها (٤٦).

خامسا : الحلول المقترحة لمعالجة البطالة :

بالطبع إن البحث يتناول الواقع في سورية ويقترح الحلول المتعلقة بالظروف السورية، ولكن قبل صياغة هذه المقترحات يمكن التأكيد في هذا الصدد بأن المدارس الاقتصادية اختلفت في تقديم اقتراحاتها لمواجهة مشكلة البطالة، فالبلدان الرأسمالية ردت على مقترحات التيار الكينزي و تبنت مجموعة من السياسات التي قدمها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة، ولكن هذا لم يحل المشكلة، والبطالة اليوم تهدد أغلب بلدان العالم المتقدم والمتخلف (٤٧). بالإضافة إلى أنه توجد مجموعة كبيرة من المقترحات للكثير من السياسيين والخبراء الاقتصاديين في هذا المجال، وحتى لبعض المنظمات الدولية والعربية.

في هذا البحث لكي لا نخرج عن الموضوع ونسهب كثيراً سيتم تصنيف هذه الحلول المقترحة في ثلاث مجموعات، منها ما يتعلق بالاقتصاد العربي وارتباطه بالإقتصاد السوري ومنها ما يتعلق بالاقتصاد السوري تحديداً، وأخيراً مجموعة مقترحات تتعلق بإصلاح نظام التعليم. وقد تم هذا التقسيم استناداً إلى تقسيم العوامل والأسباب المؤدية إلى مشكلة البطالة في سورية. قبل عرض هذه المقترحات لابد من التأكيد على أن مشكلة البطالة في البلدان النامية من أصعب العمليات و أعقدها لأنها ترتبط أصلاً مع مشكلة التخلف الاقتصادي بشكل عام وما ينجم عن ذلك من مشاكل أخرى وأزمات لا حصر لها، ولن تعالج مشكلة البطالة بشكل جذري ما لم يتم الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف، وتحقيق تقدم ملموس في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولابد من التأكيد على أنه في الرأسماليات المتخلفة تشكل البطالة مع الفقر آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية مركبة كنتاج للتخلف والتبعية، مما يجعل مهمة مكافحة البطالة والفقر مهمة سياسية بالدرجة الأولى أكثر من كونها تقانية أو قطاعية (٤٨). بالإضافة إلى الإشارة إلى أن استفحال العولمة Globalization وتزايد حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون عوائق، وازدياد سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي، أدى إلى أن علاج البطالة أو التخفيف من آثارها على درجة كبيرة من الصعوبة. وإن أي برنامج أو إجراء وطني قد يصطدم بهذه الصعوبات، وتعرقل أي مشروع - إلى حد ما- لمكافحة البطالة.

١ـ الحلول المرتبطة بالاقتصاد العربي وعلاقته بالاقتصاد السوري :

- ضرورة إقامة نظام ملائم ومتقدم لمعلومات سوق العمل العربي إجمالاً بالتعاون مع الدول العربية لحصر شواغر طالبي العمل على المستويات المحلية والعربية، وتبادل

المعلومات بصورة دورية من خلال نظام للاتصال وتنمية الموارد البشرية في بلدان المنشأ كماً ونوعاً (٤٩).

- العمل مع الدول العربية على إحلال العمالة القومية محل العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية، وترشيد استخدام العمالة الأجنبية، مع ضرورة دراسة أسواق العمل الخارجية والتعرف إلى فرص العمل المتاحة ونوعياتها من حيث التخصص والمهارات. وتأهيل العمالة العربية بشكل يجعلها أكثر تفوقا في ظل المنافسة مع العمالة الأجنبية. إذ لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل في الموارد البشرية بين البلدان العربية والتصديق على معايير العمل العربية وخاصة الاتفاقية رقم - ٤ - لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية، والاتفاقية رقم - ١٤ - لعام ١٩٨١ بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الأقطار العربية (٥٠)، ففي إطار دعم كل مشروع عربي في هذا الاتجاه لا بد من دعوة جميع الدول العربية إلى مزيد من التعاون بين أجهزة الاستخدام وتنفيذ ما جاء في اتفاقيات التعاون العربية حول سياسات تشغيل وتنظيم تنقل القوى العاملة العربية بين دول الفائض ودول الحاجة وتفضيلها على القوى العاملة الأجنبية (٥١).
- الضرورة الملحة جداً في عصر التحديات (العولمة – الجات - الشراكة الأوربية العربية) العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية، وبذل الجهود العربية المشتركة في تعزيز وتطوير التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي العربي وبثقة تامة وخطوات حقيقية جدية تشجع إقامة المشاريع بين الدول العربية، مع تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية المتوافرة في مشروعات استثمارية في الدول الفائضة العمالة لامتصاص جزء من هذا الفائض (٥٢).
- عند التأكيد على أهمية جلب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها للعمل في سورية ورغم أهمية الاستفادة بشكل عام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل وتمد البلد بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم Illusion حول الدور الذي تؤديه هذه الاستثمارات في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في البلاد النامية، حيث كثيراً ما ينظر على أنها يمكن أن تكون بديلاً عن الجهد الوطني ولن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها - في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها - لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات، كما أن تأثيرها في توظيف البطالة يكاد يكون هامشياً (٥٣).

٢- الحلول المتعلقة بسياسات الاقتصاد السوري :

قبل كل شيء لا بد من سياسة نقدية ومالية توسعية ترفع من حجم الطلب الفعال وتؤدي إلى زيادة في حجم الناتج القومي بشكل واضح، ومن ثمَّ ستساهم في إنقاص معدلات البطالة. ويمكن التأكيد بهذا الخصوص على أهمية القيام بتخفيض المعدلات الحدية للضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال. إذ إنَّ هذا التخفيض من شأنه أن يزيد من حوافز الادخار والاستثمار و الإنتاج وإلى الزيادة في الطلب على عنصر العمل (٥٤).

- على اعتبار أن من أهم أسباب البطالة في سورية - كما نوهنا سابقاً - هو التزايد السنوي الكبير في عرض قوة العمل والذي نجم بدوره عن الزيادة المرتفعة في نسبة النمو السكاني والتي هي من أعلى النسب في العالم (٣,٣٥ %) بالإضافة إلى ترافق ذلك مع تزايد دخول المرأة لسوق العمل. وفي الوقت نفسه قلة الاستثمارات السنوية وعدم كفايتها واضمحلال وقلة نسبة النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي الذي من المفروض أنه هو الذي سيساعد على امتصاص الزيادة المستمرة في قوة العمل. إذاً، وبناءً على ذلك إن من أهم الخطوات وأولها هو زيادة نسبة النمو في الاقتصاد الوطني السوري بنسبة أكبر من الواقع الحالي بكثير، وهذه النسبة لن تزيد إلا بزيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاجية، ولذلك لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن العقلاني بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية عبر سياسات الاستثمار وخلق المناخ المناسب لتشجيعه وزيادة حجمه وتغيير بنية الاستثمار الحالية بحيث تحقق الطلب الفعال والمستمر على القوى العاملة المتنامية وتأمين فرص العمل. مع ضرورة تحقيق التوزيع العقلاني للقوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية. إذ إنَّ هياكل الإنتاج مازالت تتسم بالطابع التقليدي والمتمثل في غلبة ما يعرف بالأنشطة الأولية إضافة إلى ارتفاع نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الخدمات بدورها تحمل الطابع العام للاقتصاد المتخلف أكثر مما تحمل من طابع الخدمات المسماة بالإنتاجية (٥٥). تقليدياً وكما يؤكد عدد كبير من الاقتصاديين والخبراء في منظمة العمل الدولية، أن زيادة نسب النمو الاقتصادي لا بد من أن تزيد من معدلات الادخار ومعدلات التراكم وزيادة في الطلب على قوة العمل (٥٦) بغض النظر عن التحفظات التي توضع على هذا الرأي.

وعلى اعتبار أن البطالة في سورية إلى حد بعيد هي بطالة بنيوية لذلك لا يمكن معالجتها عبر السياسات المالية والنقدية ذات التأثير العام فقط، وإنما تتطلب تخطيطاً حقيقياً، ومن الأفضل أن ينفذ هذا التخطيط عبر القطاع العام، وهذا بالطبع سيؤدي لتامين درجة أعلى من التشغيل لعناصر الإنتاج ومنها قوة العمل البشري (٥٧). إذ إنَّ تعميق عملية التخطيط وبشكل جدي بأنواعه القصيرة والمتوسطة والطويلة، لم يعد مرتبطاً - إلى حد ما - بالاقتصاديات الموجهة مركزياً كما ينظر إيديولوجياً، بل هناك حاجة ماسة إليه في اقتصاد السوق، فالتخطيط هنا وخاصة قصير الأجل يؤدي إلى التقليل والحد من عشوائية آلية السوق، ومن ثمَّ إلى مواجهة الانكماش والحد منه ومن البطالة والركود الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن رياح اقتصاد السوق اليوم تطال جميع دول العالم بشكل أو بآخر. ويرفد ذلك ويدعمه التخطيط المتوسط والبعيد المدى لأنه يحدد طبيعة المستقبل المنشود ويهيئ السبل الكفيلة بحل كل المشاكل المستعصية على الصعيد الاقتصادي ومنها البطالة. ويأتي في مقدمة عملية التخطيط، العمل على إنجاز تخطيط للقوى العاملة في سورية، فرغم كل ما يقال عن تطور القوى العاملة ما يزال ينقصنا الكثير في هذا المجال. ومن المعروف أن موضوع تخطيط القوى العاملة هو في الأصل موضوع شائك ومعقد ويصعب تطبيقه حتى في البلاد المجهزة إحصائياً وفنياً تجهيزاً كاملاً و شاملاً أو ما شابه ذلك. لذلك يمكن التأكيد على أنه ينقص سورية الكثير من الإجراءات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية تخطيط القوى العاملة بالدقة المطلوبة، وما تزال خبراتها الفنية في هذا المجال كماً ونوعاً في مرحلة التكوين والإعداد.فالتأكيد على السياسة التخطيطية للاستخدام داخل الإطار العام للتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي العام

الشامل يعدُّ أكثر عمقاً من السياسات الإنعاشية التي ترسم لمكافحة البطالة. فهي تتصل اتصالاً وثيقاً بالميادين الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للتخطيط، الأمر الذي يستلزم التنسيق بين سياسات الاستخدام من جهة وبين سياسات الاستثمار و التعليم والأجور والسياسة الضريبية وسياسة التصدير و الاستيراد من جهة أخرى. إذاً، إن سياسة الاستخدام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التخطيطية من منطلق أنه داخل هذا الإطار وحده يمكن التنسيق بين سياسة الاستخدام وبين السياسات الأخرى المؤثرة في حجم البطالة مثل سياسة الائتمان وسياسة الاستثمار والسياسة النقدية وسياسة التعليم والتدريب وسياسة الاستيراد والتصدير، وحيث إنَّ السياسة التي تتبعها الدولة لتيسير الائتمان وإنعاش الاستثمار تؤدي لزيادة حجم الإنتاج وخلق فرص العمل. كما أن للسياسة النقدية أثرها الواضح في تمويل مشروعات التنمية التي تخلق أيضاً فرص العمل بزيادتها أو استقرارها وتطورها. كما أن لسياسة الاستيراد والتصدير أثرها الواضح في حجم الاستخدام، فكلما زادت الصادرات أفسحت الصناعات التصديرية بانتعاشها زيادة فرص العمل.ولهذا كان تشجيع التصدير من أهم الوسائل العملية التي تلجأ إليها الدولة لمكافحة البطالة. كما أن التنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسات التعليم والتدريب له أهمية قصوى، فدون هذا التنسيق قد ينشأ فائض في بعض المهن والتخصصات يؤدي إلى البطالة (٥٨).

التأكيد على دور الدولة في عملية التنمية وعلى دورها في تنظيم وضبط آليات السوق والتحول نحوها. فتدخل الدولة ضروري وهام جداً، وأي دعوى للأخذ بمنهج الليبرالية الاقتصادية والخصخصة وجلب الاستثمارات، غير المدروسة وغير المسيطر عليها من قبل الدولة سيؤدي حكماً إلى زيادة العاطلين عن العمل وتفاقم ظاهرة البطالة. وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على صيغة ونهج التعددية الاقتصادية، أو الاقتصاد المختلط Mixed Economy، القيادة للقطاع العام مع التمسك به ولكن بعد إصلاحه بشكل جدي وعدم التفكير بالخصخصة privatization لأنها ستزيد من معدلات البطالة. ودعم وتشجيع القطاع الخاص وخاصة في المجالات كثيفة العمالة نظراً لتوفيرها فرص عمل لا بأس بها.

لابد من الربط بين مشكلتي البطالة والفقر والتركيز عليهما معاً لأن كلاً منهما يعكس الآخر أو يحتويه ويحدد بعض أبعاده، فجوهر مشكلة التشغيل في سورية كما في الدول النامية يكمن في النسب العالية من القوة العاملة التي تحصل على دخول غير كافية، وهؤلاء الأشخاص مصنفون تحت بند تشغيل ناقص أو تحت التشغيل Underemployment، ففي إحصائية لمنظمة العمل الدولية بينت أن عدد قوة العمل المصنفة تحت بند تشغيل ناقص، هو تقريبا مساو لنسبة السكان نفسها الذين يمكن وصفهم معدمين أو معوزين Destitutes (٥٩).

- لكون نقصان رأس المال الثابت يؤدي دوراً هاماً في ارتفاع معدل البطالة،لابد من تأمين الأموال اللازمة لزيادة رأس المال الثابت عن طريق القطاع العام (بتخفيض النفقات غير الإنتاجية لصالح النفقات الإنتاجية) والعمل على زيادة أرباح المشاريع عن طريق تخفيض الضرائب وعن طريق الضرائب السالبة، أي إعانات الإنتاج.
- لابد من العمل في سياسة الاستثمار المقبلة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الكثيفة العمل Labour Intensive Technology لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالة الموجودة.

إن دعم أي نوع من التكنولوجيا كثيفة رأس المال يعني ضمنياً زيادة أعداد العاطلين عن العمل رغم ضرورة التقانة وأهميتها هذه في الوقت الحاضر.

فقوة العمل السورية مثلها مثل أغلب العمالة الموجودة في العالم الثالث، خبرتها الإنتاجية ضعيفة نسبياً وتأهيلها الفني متدنٍ، وهذا ناجم عن حالة التخلف و الركود الذي تعيشه أغلب بلدان العالم الثالث. لذلك يمكن التأكيد هنا على أن هذه العمالة حتى وإن كان تأهيلها ضعيفاً يمكن استخدامها وبتأهيل وتدريب بسيطين للعمل في الصناعات كثيفة العمالة، لأن هذه الصناعات لا تحتاج إلى تأهيل عالي المستوى نسبياً، على الأقل في المراحل الأولى لقيام هذه الصناعات، و يجب أن يترافق ذلك مع استيراد التكنولوجيا انطلاقاً من المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية بما فيها واقع القوى العاملة وتركيبها الكمي والنوعي. وقد نصت المادة الرابعة من قانون الاستثمار رقم - ١٠ - لعام ١٩٩١ على ضرورة مراعاة استخدام الآلات والتقانات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني (٦٠). وهذا بالفعل يحتاج إلى استخدام معايير فنية دقيقة لتطبيق محتوى هذه المادة، بحيث يتم تحديد المستوى التقاني للمشاريع وبما ينسجم فعلاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

- رفض كل عمليات الإصلاح والتكيف الهيكلي Structural Adjustment وبرامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Programs كما تطرحها بعض المؤسسات الدولية، وكما ظهرت آثارها عندما طبقت في بلدان أخرى، لأن أحد أهم آثارها هو وقف التوظيف الاجتماعي من قبل الدولة، ومن ثَمَّ تفاقم أزمة البطالة أكثر في وقت تعجز سورية عن تحملها الآن. ومن المؤكد في هذا الصدد أنه تزداد قناعة المفكرين الاقتصاديين في الغرب، وقناعة المؤسسات المالية الدولية، لتلتقي مع قناعة المفكرين وأصحاب القرار في الدول النامية، من أن العولمة الاقتصادية ستساهم في زيادة الفقر وانتشار البطالة في الدول النامية، وخاصة الدول ضعيفة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (٦١)، وسورية - إلى حد ما - تنتمي إلى هذه الشريحة.
- العمل على خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وذلك عن طريق تشجيع الطلب الكلي بواسطة سياسات نقدية توسعية، وخفض الضرائب، وزيادة مشتريات الحكومة منه من السلع والخدمات، ويمكن أحياناً - كما فعلت بعض الحكومات في فترات سابقة وفي تجارب دول أخرى - أن تلجأ الحكومات إلى سدّ جزء من الأجور في القطاع الخاص، وذلك لتشجيع هذه الشركات على زيادة الطلب على العمال، أو إذا كانوا على رأس عملهم الاحتفاظ بهم وعدم التخلي عنهم بسهولة (٦٢). أي باختصار العمل باستمرار على دعم وتقوية القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة في امتصاص جزء من العمالة الزائدة.
- لابد من تنظيم كيفية إدخال التحسينات الفنية وأوقاتها في وسائل الإنتاج التي تركز العمل بالاقتصاد في عدد العمال الذين يؤدون العملية الإنتاجية الواحدة، ومن ثم تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالبطالة التكنولوجية، بحيث تتخذ الاحتياطات الكفيلة باقتران هذه التحسينات بتوسع محسوس في الإنتاج، وبحيث يحول العمال الذين يفيضون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمال.

- إعطاء أهمية حقيقية لمكاتب التشغيل، وليست شكلية، فهي المسؤولة عن تنفيذ سياسات الاستخدام، وهي التي تنظم عملية الاستخدام وتحقق المرونة المهنية بقصد التوفيق بين طلبات الاستخدام وفرص العمل في مختلف المهن. فهي تملك المعلومات الدقيقة الخاصة بالوظائف الشاغرة التي يعلن عنها أصحاب الأعمال أو المنشآت جميعها، ولديها المؤهلات الواجب توافرها في العمالة اللازمة لهم. ولكن لكي تمارس مكاتب التشغيل دورها لابد من أن تعمل بجدية وأن تمتلك المواصفات الفعالة، من استكمال أجهزة التشغيل على مستويات فنية وعالية وتزويدها بالإمكانيات والمعدات الحديثة، ثم أنَّ توزع مكاتب التشغيل توزيعاً مناسباً على المناطق الجغرافية ضمن البلد، وتوسع خدمات هذه المكاتب لتشغيل جميع المعلومات عن سوق العمل وتحليلها والمساعدة في نقل العمال من عمل إلى آخر، ومن جهة لأخرى، بالإضافة إلى تزويد هذه المكاتب بالموظفين والأطر المؤهلة حتى يقوموا بواجباتهم على أكمل وجه. ثم لابد من توفير التمويل الكافي لهذه المكاتب (٦٣). بالإضافة إلى بعض المواصفات - وتجارب الدول الأخرى الناجحة موجودة - التي تجعل من هذه المكاتب فعالة في حل مشكلة البطالة، وبشكل تختلف فيه عما كان الحال عليه في السابق، حيث كانت هذه المكاتب شكلية ودون أية فعالية.
- العمل على اختيار القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل بشكل كبير - كما أسلفنا - وعلى اعتبار أن للمشروعات الصغيرة دوراً هاماً في محاربة الفقر والبطالة (٦٤) يجب العمل على دعم وتشجيع قيام المشاريع الصغيرة الحجم والحرف الوطنية التقليدية وخاصة تلك التي تمتلك فيها سورية ميزة نسبية نوعاً ما. فالواقع والتجربة يؤكدان أن استثمار رأس المال في مشاريع و منشآت صغيرة يخلق فرص عمل تزيد عدداً عن تلك التي يمكن أن تتوافر من استثمار المبلغ نفسه في مشروع كبير. إذ إنَّ هذه النقطة هامة جداً عند وجود فائض في الأيدي العاملة مع ندرة واضحة في رأس المال. فالمشاريع الصغيرة تخلق فرص عمل من جهة، في مجالات شتى وتكافح البطالة، وتحد من العمل غير المنظم من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنها تساهم في توزيع عادل للدخل والقوة الشرائية. أما التأكيد على الحرف الوطنية التقليدية، فهو مرتبط بشكل أساسي اليوم مع تحرير التجارة العالمية. إذ إنَّ الاهتمام بهذه الصناعات التقليدية قد يجعل من سورية بلداً يدخل الأسواق العالمية أو الإقليمية بسلع تحمل الهوية الوطنية وتمتلك ميزة نسبية إلى حد ما.
- تشجيع الشباب على التوجه نحو العمل الخاص، حيث يعتمد اقتصاد العولمة أو الجات على أعمال الخدمات، وهو ما يتطلب تحفيز الشباب على التوجه للعمل لحسابه الشخصي في ظل دعم الحكومة لهذه المبادرة، وإعداد جيل جديد من رجال الأعمال الشباب القادرين على تسيير العمل الاقتصادي في الدولة، وإيجاد مجال إضافي هام في توليد فرص العمل. بالإضافة إلى دعم إنشاء صناديق للتنمية الخاصة بالشباب سواء من خلال القروض الميسرة، أو تمويل دراسات الجدوى لمشروعات الشباب، وتبصيرهم بالعقبات التي تواجه مشروعاتهم الصغيرة، وتمكنهم من التغلب عليها. بالإضافة إلى

اتخاذ التدابير اللازمة لدعم دور القطاع غير النظامي في امتصاص بطالة الشباب (٦٥).

- يجب العمل على الإقلال من حجم قوة العمل الراغبة في العمل وذلك عن طريق تخفيض مساهمة كبار السن في قوة العمل، سواء كان ذلك بتخفيض سن الإحالة على التقاعد أم زيادة الرواتب التقاعدية بحيث لا يكون الفرق بينها وبين من هو على رأس عمله كبيراً، وبذلك يتم التشجيع على التقاعد مبكراً ويقل عدد المتقاعدين الباحثين عن عمل.
- العمل على زيادة الأجور لأنها هي مصدر الطلب على السلع والخدمات، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص، إذ يعتقد بعضهم أن تخفيض الأجور يعني تخفيض تكاليف الإنتاج و الأسعار وزيادة أرقام المبيعات، ومن ثمَّ يعدُّ ذلك بمنزلة مشجع على زيادة الإنتاج والازدهار الاقتصادي وزيادة فرص العمل، طبعاً هذا الاعتقاد - وإن كان يطرح من شريحة ضئيلة - إلا أنه مرفوض قطعاً، لأن الأجور أصلاً منخفضة جداً وتحتاج إلى دفعات كبيرة من الزيادات لتصل إلى حد الكفاف ليعيش أصحابها عيشاً إنسانياً لائقاً. ومن المؤكد أنه مهما انخفضت الأجور وبربط ذلك مع مستوى التأهيل والتدريب المتدني وغير المناسب في سورية، فسيجعل من الناس خاضعين وقابلين لهذه الأجور، لأن البطالة في سورية بطالة إجبارية قسرية وليست اختيارية مزاجية.
- إن وضع برنامج من قبل الحكومة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات، وميزة هذا الاقتراح أنه فضلاً عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية (٦٦).

٣- الحلول المتعلقة بنظام التعليم والتدريب والتأهيل:

أدّى ويؤدّي نظام التعليم إجمالاً في سورية دوراً هاماً في تشكيل فجوة ملموسة وواضحة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، لذلك لابد من التأكيد على التعليم ونوعيته وانسجامه مع متطلبات واحتياجات سوق العمل كأحد أهم الطرق في معالجة مشكلة البطالة. من أهم المقترحات التي توصل إليها البحث في هذا المجال:

- تعميق عملية التناسب الكمي و النوعي بين خريجي التعليم الثانوي والمهني والفني والمعاهد المتوسطة والجامعات، فهذا التناسب في بنية مخرجات التعليم بأنواعه المختلفة هو من أهم العوامل الأساسية لتلبية احتياجات سوق العمل. وهذه السياسة وجدت لها تطبيقاً منذ الثمانينيات وحققت تقدماً لا بأس به عن طريق الملائمة بين مخرجات التعليم. والمطلوب هو تعميق هذه السياسة وترسيخها فعلياً على أرض الواقع لكي تخدم جدياً متطلبات سوق العمل.
- العمل على رفع الكفاءة الخارجية للتعليم، إذ إنَّ هذه الكفاءة تعبر عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات

التعليمية من جهة أخرى وعلى اعتبار أن الكفاءة الخارجية للتعليم مرتبطة بتلبية احتياجات الخطة والتطورات الحاصلة في سوق العمل، ونتيجة غياب الخطة الخمسية منذ أواسط الثمانينيات، افتقدت المؤشرات الإجمالية لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك أصبحت سياسة الاستيعاب والتغيرات في السياسة التعليمية معزولة عن التطور الواقعي والفعلي في سوق العمل، وقد انعكس ذلك بزيادة معدلات التسرب من المرحلة الثانوية والجامعية، وزيادة معدلات البطالة في وسط خريجي المعاهد الفنية والثانويات النسوية والتجارية، بالإضافة إلى استمرارية الخلل في التوازنات بين مستويات التأهيل والتعليم المطلوبة، عدم التناسب بين الاختصاصات الفنية واختصاصات العلوم الإنسانية، وعدم التناسب بين الاختصاصات العالية الفنية والاختصاصات الفنية المتوسطة، والنتيجة من ذلك كله -ومن خلال التجربة- اتضح أن هناك حاجة ماسة لحلقة وسيطة بين التعليم الرسمي بجميع مستوياته وسوق العمل، إن وجود هذه الحلقة الوسيطة والمستندة إلى التدريب والتأهيل الخاص و المستمر، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في رفع الكفاءة الخارجية للتعليم. ولابد من رفعها بسرعة نظراً للتغير التكنولوجي السريع في أنماط الإنتاج، فعلى السياسة التعليمية التحرك باستمرار وبسرعة للحاق بمتطلبات التنمية وسوق العمل (٦٧).

- لابد من توفير المزيد من الكفاءات والأطر البشرية الكفوءة والتجهيزات التعليمية و التدريبية لتحقيق الحد الأعظم من الاستفادة من تجربة إعطاء الأولوية والأهمية للتعليم الفني والمهني. لأن التجربة وسياسة الاستيعاب في التعليم الفني والمهني كان خطوة ارتجالية وسريعة أحياناً، مما أسفر عن صعوبات كبيرة أمام نجاح هذه السياسة، إذ لابد من إعداد الأطر التعليمية الجيدة وتهيئة البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية الملائمة بالإضافة إلى البنية التحتية اللازمة لذلك من مدارس ومعاهد ومخابر ومعدات وتجهيزات.
- الرصد والتتبع الدائم للتغيرات التقانية في الاقتصاد الوطني، لكي تتحقق دوماً مواءمة بين محتوى مناهج التعليم والتدريب ومتطلبات المستوى التقاني للمنشآت. وفي صدد ذلك لابد من إيجاد المهارات المناسبة للتقانة القائمة، وفي توقع المهارات المقدرة للتقانة المستقبلية. فقد بين مسح الطلب على قوة العمل في منشآت قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٩٥ على سبيل المثال أن تحديث تجهيزات ٤٩ % من المنشآت سيؤدي إلى ظهور حاجة إلى استخدام عمالة جديدة تصل إلى ٦٩ % في صناعة الملابس، و ٥٩ % في صناعة المنسوجات و ٣٦ % في تجارة التجزئة و ٢١ % في الصناعات التحويلية. وهذا يساعد في توضيح الصورة التي سيكون عليها التعليم في المستقبل من أجل التناسب مع مستوى تطور التقانة الحديثة (٦٨).
- بسبب الفجوة الموجودة بين المؤهلات المطروحة في سوق العمل وبين الحاجات الفعلية لأطر معينة ومحددة تختلف عن المطروح في سوق العمل، لابد من وضع المناهج والخطط المدرسية في مجال المهن بالتعاون بين أصحاب العمل و المنشآت التعليمية والتدريبية للوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل وبما يلزم لتلبية حاجات جميع المجالات الصناعية. ولابد أيضاً هنا من التأكيد على أهمية التعليم

المزدوج أي قيام الطالب بالتدريب في موقع العمل الذي سيستمر فيه بعد التخرج، أو من خلال دورات تدريبية تجرى للخريجين قبل استخدامهم في منشأة ما.

- على اعتبار أن هناك فجوة دائمة وواضحة بين ما يعرض في سوق العمل من عمالة وما يطلب في هذا السوق من العمالة، ولأن القسم الأكبر من هذا الخلل يعود إلى أساليب التعليم والتدريب المتبع وبسبب عدم مواكبة التعليم للمتطلبات الحقيقية والحاجات اللازمة فعلياً لسوق العمل، فقد تمت صياغة مجموعة من المقترحات كحلول من أجل تعميق الربط بين التعليم وسوق العمل (٦٩) ومن هذه المقترحات :
- رسم السياسة التعليمية دوماً بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية، وتوزيع الأعباء على جميع قطاعات المجتمع مالياً ومادياً وبشرياً، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات من خلال مجالس وطنية قادرة على معرفة حاجات المجتمع المهنية وتتبع خريجي التعليم وتطورات سوق العمل.
- تحويل التعليم والتدريب الفني والمهني من نظام المدرسة إلى نظام المدرسة والمصنع، حيث يتم التعليم في المدرسة والتدريب في المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية بإشراف المؤسسة التعليمية وهو ما أطلقنا عليه نظام التعليم المزدوج (الثنائي) في التعليم الفني والمهني بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وبموجبه يتعاون أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص مع المنشآت التعليمية والتدريبية في وضع المناهج والخطط الدرسية لجميع المهن.

- توفير المرونة في نظام التعليم من خلال الإدارة اللامركزية وإعطاء الصلاحيات مع الرقابة المستمرة من حيث تطوير البرامج والمناهج في التعليم العالي والفني والمهني على الأساس المرن المتحرك الذي يساعد على إيقاف المواد الدراسية أو الأقسام عند زوال الحاجة إليها أو إحداث أقسام واختصاصات جديدة أو تطوير القائم منها لتلبية الحاجات التنموية ومتابعة التقدم العلمي والتطورات السريعة للطلب في السوق.
- ربط خطط التعليم الفني والمهني بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد نسب القبول والاستيعاب في المهن والاختصاصات على أساس دراسة حاجة السوق من المهارات المختلفة للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب كماً ونوعاً، وتحقيق التوازن في أنواع ومستويات العمالة المطروحة في سوق العمل بما يتلاءم مع متطلبات البلاد، وتحقيق الترابط بين مستوى خريجي المرحلة الثانوية الفنية من جهة ومستوى خريجي مرحلة المعاهد المتوسطة الفنية، والارتقاء بمستوى الأطر الاختصاصية لتكون قادرة على استيعاب كل ما يستجد في مجال مهنها.
- تعزيز الربط والتكامل بين المستويات المختلفة للاختصاص الواحد من خلال تحقيق التسلسل المنطقي لمضامينها من المرحلة الثانوية إلى مرحلة المعاهد المتوسطة، وتحقيق الترابط بين السلم التعليمي وسلم العمالة عن طريق تحديد دقيق للمستويات المطلوبة من النظام التعليمي استناداً إلى هياكل عمالة واضحة لكل منشأة إنتاجية أو خدمية، والاستفادة من التعليم غير النظامي والتعليم في مواقع الإنتاج والنظم التعليمية المتطورة الأخرى، لتحقيق الربط بين النظام التعليمي والحاجات المتجددة لسوق العمل.

- اعتماد مبدأ التغذية الراجعة من سوق العمل من أجل إنجاح عملية الربط بين التعليم و سوق العمل عن طريق تتبع الخريجين في سوق العمل ومسح احتياجاته، والاستفادة من التغذية الراجعة في عملية تعديل مناهج المهن ومضامينها بما يتناسب مع الحاجات الفعلية والمتوقعة.
- إعادة النظر في آلية انتشار المدارس الفنية والمهنية في المناطق النائية بهدف التغطية الجغرافية الكاملة. وإنشاء المدارس البيئية التي تتناسب مع البيئات الزراعية و الصناعية أو السياحية، مع تأمين الإقامة للطلاب المنتسبين القادمين من مناطق بعيدة نسبياً.
- تطوير بنى التعليم وصولاً إلى دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي، ومتابعة تحقيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومده إلى نهاية المرحلة الإعدادية.
- جعل تقويم الشهادة الفنية من حيث تحديد الأجر مرتبطا بما تم إنفاقه على إعداد حامل هذه الشهادة، وبمردود مضمون هذه الشهادة على الاقتصاد الوطني.
- اعتماد مبدأ التعلم الذاتي إلى جانب التعليم النظامي و التعليم والتدريب في مواقع العمل.
- جعل مادة المعلوماتية أساسية في جميع مراحل التعليم من رياض الأطفال حتى الجامعة مع التركيز على المعلوماتية كنقطة انطلاق لكل تغيير.
- التركيز على توجيه مواضيع البحث العلمي بشكل يربطها مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموازنات اللازمة للقيام بالبحث والتجريب والتطوير.
- إعداد دراسات وبحوث حول كفاءة التعليم الداخلية والخارجية وتحديد تكلفة التعليم في كل مستوى ومقارنته بالعائد الاقتصادي وذلك بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم العالي ودون العالي، وتقليل سنوات الرسوب والتسرب ورفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تعزيز المواءمة بين متطلبات سوق العمل من الاختصاصات من جهة وبين مؤهلات ومواصفات خريجي نظام التعليم بمستوياته المختلفة، وذلك بربط النظام التعليمي بنظام تقويم الوظائف وذلك لزيادة الانتفاع من الموارد البشرية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنشآت الاقتصادية ذات الحجم الكبير، وذلك بهدف رفع المستوى التكنولوجي للتجهيزات التي يستخدمها القطاع الخاص، ومن ثمَّ خلق الطلب الفعال على الكفاءات العلمية من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية.

يجدر التنويه حول هذه المقترحات، بأن قسماً منها موجود في الواقع، والقسم الآخر مدون على الورق أو تفكر به الجهات المختصة، والقسم الأخير - ربما كان غائباً عن الذهن أو ما شابه -. لكن من المؤكد - كما يقول الواقع والتجربة - أنه حتى الموجود من هذه المقترحات، وجوده شكلي، وعلى أرض الواقع يطبق بشكل مشوه وبحيث لا يؤدي الغرض المطلوب منه فعلياً، لأن الخلل في نظام التعليم والتدريب والتأهيل موجود. ولابد من إصلاحه وتطويره كخطوة أولى لحل المشاكل المرتكزة على نجاحه وأولها مشاكل التشغيل والبطالة في سورية.

ولابد من كلمة ختامية في هذا الصدد: لمكافحة البطالة والفقر، إن الإجراء الأكثر فعالية هو وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهدافها باستخدام الأدوات المالية والنقدية والتسليفية، والإصلاحات التشريعية والإدارية، وإعادة توزيع الدخل القومي، ورفع مستوى التنمية البشرية والتطوير العلمي -التقاني في فروع الاقتصاد جميعاً، وأنه لا يمكن لأي برنامج طوارئ إسعافي أو إنقاذي أن يحل مشكلة البطالة بإجراءات جزئية قطاعية (٧٠).

الهوامش

1 – M. Kalechi ,"Theory of Economic Dynamics " Kinehart N.W- 1954, p 161.

٢- بيضون، أحمد أمين : الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، ط٢، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٨١.

٣- د. زكي، رمزي : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، ط١، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٧ وما بعدها.

- د. زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٧، ص ص ٤٦٨ – ٤٨٠.

٤- الأخرس، محمد صفوح : السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية، ندوة السكان والعمل والقوى العاملة في سورية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨،ص ٥١.

٥- د. الناصر، بكري : التنمية الاقتصادية، أمـالي جامعية، جامعة حلب، ١٩٧٩ – ١٩٨٠، ص ١١٦.

- د. زكي، رمزي : مرجع سابق، ص ٣٨.

٦- دالاس، بيترسون : الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٢٣ وما بعدها.

٧- د. سلاح، شفيق : دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ١١٢- ١١٣.

٨- د.زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٢٩.

- جيمس جوراتني وريجارد ستروب : الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر،الرياض، ١٩٨٨،ص ٢٠٢.

٩- د. زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٣١.

١٠- د. حياني، إبراهيم : البطالة من وجهة نظر النظم الاقتصادية المقارنة، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٠٣، السنة الثالثة عشرة، ك١ ١٩٨٠،وزارة الاقتصاد، دمشق، ص ٦ وما بعدها.

١١- شفيق، محمد : السكان والتنمية، القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٣٥٧.

١٢- عبده، سمير : البطالة المقنعة في الوطن العربي، ط١، دار طلاس، دمشق، شباط ١٩٨٤، ص ١٧.

١٣- نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥، ج١، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ١٩٩٦، ص ٣٧.

١٤- المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٠، المكتب المركزي للإحصاء، ص ٩٢.
١٥- دستور الجمهورية العربية السورية،
١٦- تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق ٢٠٠١، ص ٧٢.
١٧- د. مرزوق، نبيل : البطالة والفقر، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ٢٠٠١/٢/٢٧ ولغاية ٢٠٠١/٦/١٢، ص ٣.
١٨- نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥، مرجع سابق.
١٩- تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص ٧٢.
٢٠- د. نبيل، مرزوق : مرجع سابق، ص ٥.
٢١-المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٠ – المكتب المركزي للإحصاء ص٦٥.
٢٢-د.نبيل، مرزوق : مرجع سابق، ص ص ٥-٦.
٢٣- تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص ٤٣.
٢٤- د. نبيل، مرزوق : مرجع سابق، ص ٥.
٢٥- د. الأطرش، محمد : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٧/١٠/٧ ولغاية ١٩٩٨، ص ٢١٦.
٢٦- صحيفة الاقتصادية – العدد /١٠/ - دمشق – ٢٦ آب ٢٠٠١ – ص ٧.
صحيفة الاقتصادية – العدد/٢٤/ - دمشق ٢ كانون أول ٢٠٠١ – ص ٩.
٢٧- د. نابلسي، سعيد : العمالة ومشاكل التشغيل في اقتصاديات السوق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٥/٢/١٢ ولغاية ١٩٩٦/١٢/٢٣، ص ص ١٩٤ – ١٩٥.
- د. الحمش، منير : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط١، دار مشرق. مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق ١٩٩٧، ص ١٠٨ وما بعدها.
٢٨- د. الزعيم، عصام : العولمة ومستقبل الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ١٣ نيسان ١٩٩٨، ص ٣٥١.
٢٩- د. مرزوق، نبيل : مرجع سابق، ص ٤.
٣٠- د. سكر ،نبيل : الإصلاح الاقتصادي في سورية، مجلة النهج، العدد ٥٨، السنة ١٦، ٢٢ ربيع ٢٠٠٠، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص ٢١٢.
٣١- المرجع السابق نفسه.
٣٢- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٦٨.

٣٣- د. سكر، نبيل : مرجع سابق، ص ٢١٨.

٣٤- د. مرزوق، نبيل : مرجع سابق، ص ٦.

٣٥- نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥، مرجع سابق.

٣٦- المجموعات الإحصائية السورية (١٩٧١ – ١٩٩٩)، المكتب المركزي للإحصاء.
- النشرات الإحصائية (١٩٧١ – ١٩٩٩) وزارة التربية.

٣٧- المرجع السابق نفسه.

٣٨- د.الأطرش، محمد : مرجع سابق، ص ٢١٦.

٣٩- المرجع السابق نفسه، ص ٢١٧.

٤٠- د. السيوفي، قحطان : العولمة والتهميش الاجتماعي، البعث الاقتصادي، العدد ٩١ تاريخ ٢٠٠٠/٢/٨، ص١١.

٤١- قويدر، إبراهيم : البعث الاقتصادي، العدد ١٣٣ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٩، ص ١٢.

٤٢- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٦٢.

٤٣- المرجع السابق نفسه، ص ٦٣.

٤٤- المرجع السابق نفسه، ص ٥٩.

٤٥- د. شفيق، محمد : مرجع سابق، ص ٣٨٢.

٤٦- الصاوي، منى : تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عن موضوع البطالة في مصر، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥٩٥.

٤٧- د. زكي،رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٨١.

٤٨- د. دليلة، عارف : البطالة والفقر، أسبابهما وعلاجهما، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ٢٠٠١/٢/٢٧ إلى ٢٠٠١/٦/١٢،ص ٢.

٤٩- قويدر، إبراهيم : العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، معالم وتحديات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٣، أيلول ٢٠٠٠، جامعة الدول العربية،ص ١٦٥.

٥٠- المرجع السابق نفسه، ص ١٦٦.

٥١- مجموعة من الباحثين : سياسة تنمية المارد البشرية في البلدان العربية : السكان، القوى العاملة، الاستخدام، التعليم، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية بالاشتراك مع جامعة دمشق – كلية التربية، ص ٤٤.

٥٢- قويدر، إبراهيم : العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٥٣- د. زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ص ٢-٤.

٥٤- د. زكي، رمزي : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٦٣.

٥٥- د. نابلسي، سعيد : تصحيح بنية العمالة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٩/٢/١٦ ولغاية ١٩٩٩/٦/١، ص ٣٥٨.

56- ILO; World Employment 1996/97 National Policies a Global Context, Geneva 1996, p.p.. 77-97.

٥٧- د. الأطرش، محمد : مرجع سابق، ص ٢١٩.

٥٨- مجموعة من الباحثين : سياسة تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ٤

59- International Labour Organization; Employment, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976. P.15٠

٦٠- قانون استثمار الأموال في الجمهورية العربية السورية، رقم ١٠ لعام ١٩٩١، المادة ٤.

٦١- د. سكر، نبيل : مرجع سابق، ص ٢٢٨.

62- J.Burton, Employment Subsidies- The Cases For Against, Nat. Westminster Bank Quart Rev., Fab 1977, p p 33-43.

٦٣- مجموعة من الباحثين : سياسة تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ٥٣.

٦٤- الزقلعي، عبد الحفيظ محفوظ : تمويل المشروعات الصغيرة : آلية لمكافحة الفقر والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٩، السنة التاسعة، ربيع ٢٠٠٠، ص ١٠١.

٦٥- قويدر، إبراهيم : العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٦٦- د. زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٤٩٠.

٦٧- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٥٩.

٦٨- المرجع السابق نفسه، ص ٦٤.

٦٩- المرجع السابق نفسه، ص ٦٥ وما بعدها.

٧٠- د. دليلة، عارف : مرجع سابق، ص ١.

المراجع

المصادر العربية :

-الأخرس، محمد صفوح : السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية، ندوة السكان والعمل والقوى العاملة في سورية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨.

- د. الأطرش، محمد : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٧/١٠/٧ ولغاية ١٩٩٨.

- بيضون، أحمد أمين : الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، ط٢، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨.

- تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق ٢٠٠١.

- جيمس جوراتني وريجارد ستروب : الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر،الرياض، ١٩٨٨.

- د. الحمش، منير : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط١، دار مشرق. مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق ١٩٩٧.

- حياني، إبراهيم : البطالة من وجهة نظر النظم الاقتصادية المقارنة، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٠٣، السنة الثالثة عشرة، ك١ ١٩٨٠،وزارة الاقتصاد، دمشق.

- دالاس، بيترسون : الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧.

- دليلة، عارف : البطالة والفقر، أسبابهما وعلاجهما، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ٢٠٠١/٢/٢٧ إلى ٢٠٠١/٦/١٢.

- دستور الجمهورية العربية السورية،

- د. الزعيم، عصام : العولمة ومستقبل الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ١٣ نيسان ١٩٩٨.

- الزقلعي، عبد الحفيظ محفوظ : تمويل المشروعات الصغيرة : آلية لمكافحة الفقر والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٩، السنة التاسعة، ربيع ٢٠٠٠، ص ١٠١.

- د. زكي، رمزي : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، ط١، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦.

- د. زكي، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٧.

- د. سكر،نبيل : الإصلاح الاقتصادي في سورية، مجلة النهج، العدد ٥٨، السنة ١٦، ٢٢ ربيع ٢٠٠٠، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق.

- د. سلاح، شفيق : دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.

- د. السيوفي، قحطان : العولمة والتهميش الاجتماعي، البعث الاقتصادي، العدد ٩١ تاريخ ٢٠٠٠/٢/٨.

- الصاوي، منى : تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عن موضوع البطالة في مصر، القاهرة ١٩٨٩.

٢٧- صحيفة الاقتصادية – العدد /١٠/ - دمشق – ٢٦ آب ٢٠٠١ – ص ٧.

صحيفة الاقتصادية – العدد/٢٤/ - دمشق ٢ كانون أول ٢٠٠١ – ص ٩.

- عبده، سمير : البطالة المقنعة في الوطن العربي، ط١، دار طلاس، دمشق، شباط ١٩٨٤.

- قويدر، إبراهيم : العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، معالم وتحديات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٣، أيلول ٢٠٠٠، جامعة الدول العربية.

- قانون استثمار الأموال في الجمهورية العربية السورية، رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

- د. مرزوق، نبيل : البطالة والفقر، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ٢٠٠١/٢/٢٧ ولغاية ٢٠٠١/٦/١٢.

- مجموعة من الباحثين : سياسة تنمية المارد البشرية في البلدان العربية : السكان، القوى العاملة، الاستخدام، التعليم، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية بالاشتراك مع جامعة دمشق، كلية التربية.

- المجموعات الإحصائية السورية (١٩٧١ – ١٩٩٩)، المكتب المركزي للإحصاء.

- د. نابلسي، سعيد : العمالة ومشاكل التشغيل في اقتصاديات السوق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٥/٢/١٢ ولغاية ١٩٩٦/١٢/٢٣.

- د. نابلسي، سعيد : تصحيح بنية العمالة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق من ١٩٩٩/٢/١٦ ولغاية ١٩٩٩/٦/١.

- الناصر، بكري : التنمية الاقتصادية، أمال جامعية، جامعة حلب، ١٩٧٩ – ١٩٨٠.

- نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥، ج١، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ١٩٩٦.

- النشرات الإحصائية (١٩٧١ – ١٩٩٩) وزارة التربية.

المصادر الأجنبية :

- ILO: World Employment 1996/97 National Policies a Global Context, Geneva 1996.

- International Labour Organization; Employment, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976

- J.Burton: Employment Subsidies- The Cases For Against, Nat. Westminster Bank Quart Rev., Fab 1977

– M. Kalechi: " Theory of Economic Dynamics "
Kinehart N.W- 1954.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/١١/١٨.